

عليه فان المعطى الاساسي في المنطقة اليوم هو انقلاب ميزان القوى بين الخطبة الناصرية والطراز الامبريالية مما كان عليه في نهاية الخمسينات . ولا نبقى « الاتحاد » في تفسير هذا المعطى ، لان الاتحاد لا يغير شيئا في قواعده المادية . فانيته الاولى هي السائدة المشتركة ، وهي ممكنة لونه كما كنت في السودان اخيرا وبنت قبل ذلك في اليمن . وغايته الثانية هي استرجاع الصراع القومي الذي كملت الانظمة تواجه به صعودها في مرحلة المصود . اي ان الاتحاد بات — بعد غياب عبد الصادر — نوعا من الفيلس لهذا الأخير . فبعد الناصر ايضا كان يحمل هالة الخمسينات وكان هو الامتداد الرئيسي من مرحلة المصود الى مرحلة التراجع .



## بيان للجهة الشعبية الديمقراطية

## الجمرة تفنح حقيقة المواقف المزروعة لبعض عناصر اللجنة التنفيذية بشأن الوساطة

توجلت قيادة الجبهة الديمقراطية منذ يومين بحملة دعائية واسعة لتشويه موقف الجبهة من مؤتمر جدة بحجة ان الوفاق يأسر احد اعضاء قيادة الجبهة قد طلب بشكل شخصي من وفد اللجنة التنفيذية المسافر الى جدة ببل الجهود من أجل اطلاق سراح الرقيق صالح وانت عضو اللجنة التنفيذية للجنة التحرير الفلسطينية وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية وقد تضمنت هذه الحملة التشويه تزيما واسعا لطلب الجبهة عن رسالة الوفاق يأسر الشخصيات القسرية هذا الطلب مع تعليق مذل بتوقيع «للجنة التنفيذية لقطعة التحرير» يحاول كاتبوه ان يلقوا ظللا من الشك حول صلاحية موقف الجبهة الديمقراطية المعارض بعض المؤثر جسد ولاي تفارض او مصالح مع النظام الرجعي في الاردن. ان اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية تؤكد من جديد الحقائق التالية :

١ - ان قيادة الجبهة الديمقراطية لم يكن لها اي علم مسبق بالرسالة المذكورة ولا بأي طلب موجه الى وفد اللجنة التنفيذية المؤثر جدة تطرح موضوع اطلاق سراح الرقيق صالح رأت في المؤتمر وان الجبهة لم تكلف الرقيق يأسر او اي عضو من اعضائها بانارة هذا الموضوع رسميا او شخصيا مع اللجنة التنفيذية او اي من اعضائها .

٢ - ان الرسالة المذكورة قد وجهت من قبل الرقيق يأسر الى احد اعضاء اللجنة التنفيذية بشكل شخصي دون علم قيادة الجبهة وكما هو واضح من نص الرسالة ان الرقيق يأسر يتجه بجهد الموضوع فيما يخص مع قيادة الجبهة للدوافع عليه مما يؤكد ان هذه الموافقة لم تكن حاصلة عند توجيهه الرسالة .

٣ - لقد اجتمعت قيادة الجبهة الديمقراطية نور اخذها العلم بهذه الرسالة وقررت تغطية التصرف الفروي الذي وقع فيه الرقيق يأسر باعتباره يتناقض مع خط الجبهة واساليب عملها وموقفها الثوري الحازم من واسطة جدة وكلفت قيادة الجبهة الرقيق يأسر بنشر نقد الذي انتخب هذه العناصر لعضوية اللجنة التنفيذية ان هذه العناصر لم تكن على ان كانت فصائل المقاومة الفلسطينية مطالبة بالمساهمة بالنضال ... من أجل حكم وطني ديمقراطي في الاردن يقدم مصالح الجماهير الأردنية وبشكل حاسمة حقيقة للثورة الفلسطينية « كما اعتبرت قرارات المجلس ان قيام الحكم الوطني الديمقراطي هو الضمانة الوحيدة لحماية الثورة الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وقر المجلس تكليف اللجنة التنفيذية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات . الا ان اللجنة التنفيذية نفسها فريست قرارات المجلس عرض الحائط ووافقت بعد ذلك بتهوين فقط على التفاوض مع النظام العميل والمصالحة معه بدلا من النضال ضده من أجل نظام وطني ديمقراطي .

ثانيا - بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٧١ اسفر

اجتماع اللجنة الشعبية بعسا عن اتخاذ قرارات مؤكدة « ان النظام الاردني بنت عقبة حقيبيه في وجهه استنوار طريق التفاح المسلح اسودوا » واكتت مذكرة اللجنة التنفيذية المرفوعة بهذا التاريخ الى الموك والروايس العرب « ان النظام الاردني يمثل عقبة في طريق التحرير ... وان هذا النظام قد قطع بنفسه كل علاقاته العربية عبر تنصله من انضمام القاهرة واتفاقه عمان » وطالب استنصار الخداع والتشهير من أجل تحويل الصراع الدائر من نضال ضد المصالحة والوساطة الى صراع مع وطني ديمقراطي يوطد وحدة الشعب والمضفين ويضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني » . الا ان جيبس هذه القرارات لم تلبث ان تبحر من اذهان البعض من السادة اعضاء اللجنة التنفيذية نفسها عندما لاحت اول فرصة لمصالحتهم مع نفس النظام الاردني الذي يمثل عقبة حقيقية في طريق التحرير فنهلكوا على انتهاء هذه الفرصة والموافقة على التفاوض معه . ثالثا - بتاريخ ١٤-٨-١٩٧١ انتخبت اللجنة التنفيذية نفسها قرارا يرضى التفاوض من قبل وفد اللجنة التنفيذية الذي ضم الاخوة ابو عمار وخالد الحسن وكمال ناصر . وبعد ذلك باسبوعين فقط تم لصح هذا القرار واجتمعت نفس اللجنة التنفيذية لتتخذ موقفا مزدوجة ومتناقضة من موضوع الوساطة ، فاننا لا نجد من فصيح جميع المواقف المزروعة التي كانت تعلنها هذه العناصر لتلصصا فيما بعد متخذة مواقف عملية خائفة لها تماما ومخالفة لكل قرارات المؤسسات الثاقبة لحركة المقاومة وعلى رأسها المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية نفسها .

اولا بتاريخ ١٩ تموز ١٩٧١ انتخب المجلس الوطني التاسع الذي انتخب هذه العناصر لعضوية اللجنة التنفيذية ان هذه العناصر لم تكن على ان كانت فصائل المقاومة الفلسطينية مطالبة بالمساهمة بالنضال ... من أجل حكم وطني ديمقراطي في الاردن يقدم مصالح الجماهير الأردنية وبشكل حاسمة حقيقة للثورة الفلسطينية « كما اعتبرت قرارات المجلس ان قيام الحكم الوطني الديمقراطي هو الضمانة الوحيدة لحماية الثورة الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وقر المجلس تكليف اللجنة التنفيذية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات . الا ان اللجنة التنفيذية نفسها فريست قرارات المجلس عرض الحائط ووافقت بعد ذلك بتهوين فقط على التفاوض مع النظام العميل والمصالحة معه بدلا من النضال ضده من أجل نظام وطني ديمقراطي .

ثانيا - بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٧١ اسفر

الى تحويل الحركة من نضال مشترك تخوضه كافة فصائل المقاومة ضد اعداء الثورة الرجعيين والصهيانية الى صراع ومهادنة بين فصائل الثورة نفسها .

١٩٧١-٢٤  
الجبهة الشعبية الديمقراطية  
لتحرير فلسطين

نص النقد الذاتي الذي كتبه الرقيق يأسر

يا جماهير شعبنا العظيم ايها الرقيق في الجبهة الشعبية الديمقراطية

يا رفاق السلاح ، ابناء حركة المقاومة ،

نشرت مجلة الطالع في عددها الصادر يوم ٢٠-٧-٧١ صورة لرسالة شخصية موجهة باسمي وموجهة الى الاخ سامي عطاري عضو اللجنة التنفيذية . وقد طليت في هذه الرسالة من الاخ سامي بذل جهوده الشخصية حتى يقوم وفد اللجنة التنفيذية في جدة بالمطالبة بالافراج عن الرقيق صالح رأت عضو اللجنة التنفيذية وعضو المكتب السياسي للجبهة الموجود حاليا في سجون المخابرات الأردنية - كما حاولت في الرسالة حثهم على ان يستخدوا كل الوسائل التكتيكية من أجل تلمين الافراج عنه بصفته عضو زميل في اللجنة التنفيذية وقال - وقد اوضحت في الرسالة نفسها ان هذا الطلب شخصي وفروي ولا يمثل طلبا رسميا من الجبهة كما ان الرسالة نفسها شخصية بليل انها ليست مكتوبة على ورقة رسمية للجنة وليست مفتومة بخاتمها أو مذيلة باسم الجبهة . كذلك فقد بينت في خاتمة الرسالة انها لا تبذل سوى موقفي الفروي وانها لا تسمى بأي شكل الموقف السياسي للجبهة من مسألة المصالحة بقدر ما تسمى صير عضو زميل في اللجنة التنفيذية .

ولكننا فوجئنا بان بعض اعضاء اللجنة التنفيذية وقيادتها قد حاولت استغلال قضية الرسالة بشكل يشع للتشكيك في موقف الجبهة من مسألة المصالحة برمتها ، فقامت مجلة الطالع بتصوير الرسالة ونشرها كما بادرت بعض الجهات بطبعها ونوزعها على نطاق واسع ومكث في لبنان ونطاق اخرى ، مستفيدة في ذلك ذات السلاح الذي تلجا اليه عادة اجرة المخابرات الفاسدة للثورة ، وذات الاساليب التي سمع عنها شعبنا في الفترة الأخيرة في اكثر من بلد عربي والثار سفيرته وقتها ( شرائط التسميم ) اوراق مسمومة رسائل شخصية الخ ... ) . لقد عززت هذه القيادة عن الد على موقف الجبهة السياسي من المصالحة بوقوت سياسي موهومي ، فقامت لتغطية عجزها الى اساليب التشهير الفروي واقتناص الفرص للمهادنة الفسقة .

وبعد هذا قد تم نقاش الموضوع كأكمله داخل قيادة الجبهة وتم اتخاذ

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنقطة المصاينة - جلسة رأس التبع - بنابية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنقطة المصاينة - جلسة رأس التبع - بنابية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنقطة المصاينة - جلسة رأس التبع - بنابية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنقطة المصاينة - جلسة رأس التبع - بنابية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنقطة المصاينة - جلسة رأس التبع - بنابية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنقطة المصاينة - جلسة رأس التبع - بنابية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنقطة المصاينة - جلسة رأس التبع - بنابية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنقطة المصاينة - جلسة رأس التبع - بنابية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنقطة المصاينة - جلسة رأس التبع - بنابية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

سلسلة من القرارات السياسية والتنظيمية ، ومن بينها تكليف باصدار نقد علني لنصري الفروي وتقريراني الخاطئة التي دعمتني الى كتابة هذه الرسالة .

واستنادا الى قرار الجبهة التنظيمي ، واقناعي والتزامي المكي والكمال بهذا القرار ، فاني انتقد نفسي امام كل جماهير شعبنا وامام كل رفاقي اعضاء الجبهة وكل رفاق السلاح في المنظمات القتالية على موقفي الفروي والتنظيمي الخاطيء بارسال هذه الرسالة ، والذي كان يستند الى جملة من الاخطاء والاورام السياسية التي ساتاولها فيما يلي :

١ - لقد تم بحث ضرورة الضغط من أجل اطلاق سراح الرقيق صالح رأت مع احد اعضاء اللجنة التنفيذية عشية سفر وفد المقاومة الى جدة . وفي حينها طلب مني توجيه رسالة رسمية بهذا الطلب . الا انه بالنظر لتعذر اتصالي بقيادة الجبهة لآخذ موافقتها بادرت الى كتابة رسالة شخصية بهذا الضمون ولم يكن يدور بخدي ان تلك العناصر لم تكن تصدر نية صادقة للضغط من أجل اطلاق سراح زميل لها فتوي القيام بمناورة مرقفة للتشهير بالجبهة الديمقراطية والتشكيك بها .

اني في الوقت الذي اعلن فيه استنكاري لاساليب الاستدراج والابتزاز الذي مارسته هذه العناصر اؤكد ان الخطا الذي وقعت فيه يستند الى تقدير سياسي خاطيء لطبيعة هذه العناصر من دغني الى وضع نفسي الكاملة ، وغير المررة للاسف ، في حسن نيتها . فقد كنت افاخل عن حقيقة هامة هي ان العناصر اليمنية في اللجنة التنفيذية لم يعد فيها ان تلي مصالح النضال الوطني ضد الرجعية ، وان ضمنها السعي الجاد لاطلاق سراح رقيق مناضل كان ولا يزال من ابرز قادة هذا النضال ، بقدر ما اصبح بهما التشكيك باليسار والمشاركة في حملة تشويه من أجل ارضاء بعض الاطعمة الرجعية والدخول في حلبة المساومة على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

لقد تناقلت من حقيقة هامة هي ان الذين تناسوا دم النضال ابو علي اباد وداما عشرين الف شهيد اخر لدبوا ايديهم باصانة جزاري شعبنا ان يهيم ان تناسوا مصير صالح رأت ومات المناضلين المقتلين في سجون الرجعية .

ان هذا النقد العلني الذي تقدم به ، قد يجعل بعض الناس من ذوي الاق الفصيق يفكرون ايديهم بسرور ويقولون « ها .. هل ترون ... انهم يتركون بالستيم » . نعم .. نحن الثوريون في هذا العصر وكل عصر نعتز ونعلم انفسنا والجماهير ان لا نبره اذن زرع تحت ظهنا البلاد من نملق باوامر زلفة حول صدق نوايا البره اذن ونخلص موضوعي ، فقامت من تاثيراتهم علينا وتزيد من كتمان خدامي امام كل الجماهير . جماهيرنا نحن اللوريين .

باسم هذان عفة قادة الجبهة الشعبية الديمقراطية

« ايها الزلاء والاخوة ، في ظل الظروف الراهنة التي اجتازها بلادنا تحت ضغط الارهاب الهوي الذي زرع تحت ظهنا البلاد من جراء تسلط الطغمة الديكتاتورية التي استباحت حرمان الامة السودانية وداست مقدساتها وكرامتها وايضا نحن مثلي الضرب الاقتصادي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني وحزب الامة واتحاد نقابات العمال السوداني واتحاد الشباب واتحاد الطلبة السودانيين الدعوة الى مؤتمر النقابات الشعبية يقصد خلال الاسبوع الاول من شهر اكتوبر ( تشرين الاول ) المقبل لبحث المواضيع

باسم هذان عفة قادة الجبهة الشعبية الديمقراطية

باسم هذان عفة قادة الجبهة الشعبية الديمقراطية

باسم هذان عفة قادة الجبهة الشعبية الديمقراطية

باسم هذان عفة قادة الجبهة الشعبية الديمقراطية

باسم هذان عفة قادة الجبهة الشعبية الديمقراطية

باسم هذان عفة قادة الجبهة الشعبية الديمقراطية

باسم هذان عفة قادة الجبهة الشعبية الديمقراطية

باسم هذان عفة قادة الجبهة الشعبية الديمقراطية

## وفد الجبهة الشعبية لتحرير الخليج يَزور موسكو ويتحدث عن دعم الاتحاد السوفياتي لثورة ظفار وحركة التحرر الوطني العربية ويشيد بقرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي

الشيوعي السوفياتي الذي ساهم بنصيب كبير في العملية الثورية العالمية ، اكد بقوة جديدة امانة الاتحاد السوفياتي وبلدان الاسرة الاشتراكية الاخرى لسياسة الجبهة في النضال ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية على النطاق العالمي . ونحن نرى انجازات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ستلعب دورا اساسيا بالتوطيد المتواصل لكل جبهة الشعوب العمادية للامبريالية .

اما علاقات شعب ظفار وموظفيه الطليعية ، الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، مع الاتحاد السوفياتي وبلدان الاسرة الاشتراكية فينبغي التاكيد بان المستعمرين الانكليز هذه الدولة الكبرى التي هي في طليعة الاسرة الاشتراكية ، قدرته الاقتصادية والمسكرية الضخمة من أجل دعم شعوب مختلف بلدان العالم ضد الامبريالية العالمية والرجعية .

ان الاتحاد السوفياتي وبلدان الاسرة الاشتراكية ، اللجنة لهادي الماركسية - اللينينية التي تعلنها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية العالقة مع الشعوب المضطهدة ، قد منحت وتمنع دائما مساعدة متنوعة الى كل الامم والشعوب المقاتلة في سبيل الحرية والاستقلال ومن بينها شعوب الجنوب العربي المضطهدة .

ونستطيع ان نقول ان لشعبنا ان الهدف الاكبر لزيارنا قد تم بلوغه بنجاح ، توطيد الصداقة مع الاتحاد السوفياتي الحليف الرئيسي لحركة التحرير الوطني العالمية وكذلك الشعوب المضطهدة . ما هي انطباعاتكم عن الاتحاد السوفياتي ؟

من الصعب في هذه المكالمة القصيرة تعداد كل ما شاهدناه فقد زرنا موسكو عاصمة الاتحاد السوفياتي وزرنا لشعوب مهد الثورة الاشتراكية ،

ممكن عزلها تماما عن الاوضاع السودانية ..

وكذلك تم تعيين عدد من المسؤولين السياسيين والتنظيميين لتسهيل عملية الاتصال المستمر بين الامة العامة ومختلف قطاعات الجبهة داخل البلاد وخارجها وتنسيق العمل مع العناصر الوطنية من اخواننا الجنوبيين والعمل على استقطاب تاييد وعطف الراي العام العربي والاوروبي لجانب قضية الحرية والديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان .

ايها الزلاء والاخوة ، ان القيد التي تواجهها اليوم قضية معقدة تحتاج الى قدر كبير من الصبر والمثقة والعمل السياسي الشجاع ... لانا لو كنا نواجه عوا حدث في ١٩ يوليو ( تموز ) الماضي ، ولكننا نواجه تحالفا شيطانيا مثلا في السادات والقذافي خلفهما كل امكانات الاستعمار واجهته ، الامر الذي يتطلب منا جهدا مضاعفا وعملا متصلا لتعبئة كل الجهود والامكانات لصالح قضية الحرية والديمقراطية في السودان .

٢٤-٩-١٩٧١ م .

١٧ ماي ١٢ و ١٤ و ١٥ يونيو ٧١ .

١٧ ماي ١٢ و ١٤ و ١٥ يونيو ٧١ .

١٧ ماي ١٢ و ١٤ و ١٥ يونيو ٧١ .

١٧ ماي ١٢ و ١٤ و ١٥ يونيو ٧١ .

١٧ ماي ١٢ و ١٤ و ١٥ يونيو ٧١ .

١٧ ماي ١٢ و ١٤ و ١٥ يونيو ٧١ .

١٧ ماي ١٢ و ١٤ و ١٥ يونيو ٧١ .

١٧ ماي ١٢ و ١٤ و ١٥ يونيو ٧١ .

## وفد الجبهة الشعبية لتحرير الخليج يَزور موسكو ويتحدث عن دعم الاتحاد السوفياتي لثورة ظفار وحركة التحرر الوطني العربية ويشيد بقرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي

## وفد الجبهة الشعبية لتحرير الخليج يَزور موسكو ويتحدث عن دعم الاتحاد السوفياتي لثورة ظفار وحركة التحرر الوطني العربية ويشيد بقرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي

والريبيان السوفياتية واطلنا على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب السوفياتي . وشاهدنا باعينا مدى عمق التحولات التي حدثت في الاقتصاد السوفياتي نتيجة لانصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى التي حققها الحزب الشيوعي برئاسة لينين العظيم .

أود التوقف بصورة خاصة على

## بيان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب حول أحكام محكمة مراكش

أصدر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ( المجمع التنفيذي ) البيان التالي حول الاحكام التي صدرت من قبل محكمته مراكشي ضد الوطنييين والتقدميين المغاربة :

بعد اسابيع من التحقيقات اسلم المحكمة برهن الماثلون « المتهمون » خلالها تآزرهم حياة الدفاع على فراغ القيم الوجهة البيم ، وجاء بمل النيابة العامة « ليكتفي بثلاوة محاضر الشرطة بعد ان عجز عن تقديم مرافعة تضمن « الالة المطلوبة » .

وكان الموقف الجاهلي للمناضلين « المتهمين » هو رفض المرافعة حول احكام مبنية على محاضر الشرطة خاصة وان قادم المقاومة وجيش التحرير الذين وقفوا انفسهم وطاقاتهم لتضحية الصورية عن مواقفهم السياسية الصاعدة التي حطت كل المزامم المخروسة وسجلت ضمن صفحات تاريخ شعبنا الكاح صفحة جديدة من الصعود النضالي الباسل بالرغم من مختلف اساليب التعذيب والتفكيك التي تعرضوا لها .

وإذا كانت المحاكمة الصورية خلفة ضمن مسلسل المخطط الانقلابي الرجعي تسنهف تصفية المواقف الثورية بيلادنا وايقاف المد الثوري الذي يتصاعد باستنار ، فسان السلوك الرائع للمناضلين المحاكين جاء ليؤكد من جديد استنار حركة التحرير الشعبية في بلادنا ، بالرغم من القمع الفاشستي ، وقد تصاعدت هذه الحركة التحررية نتيجة تاييد الجماهير الشعبية الواسعة

حول مبادئ التحرر من الانطباع والاعتماد الجيد وبناء المجتمع الاشتراكي ، هذه المبادئ التي تشكل الاسباب الحقيقية والمباشرة لانفعال الحكم الرجعي لمحاكمة مراكشي الصورية التي جاءت لتفضع ابواق الدعاية المخروسة الرسمية منها والانتهازية التي حاولت وبدون جدوى تشكيك الجماهير الشعبية في حركتها التقدمية وقدرتها على مواصلة المسيرة النضالية . غير ان التحركات الشعبية الواسعة قد صافت الادانة الصارمة لإمارة الحكم التصفويستي ( مسيرة فاتح ماي ١٩٧١ ، مظاهرات ١٧ ماي ١٢ و ١٤ و ١٥ يونيو ٧١ .

هذا صدرت احكام انتقامية مخلفة في حق المناضلين الاتحاديين تقضي اعدام خمسة منهم وبميد مختلفة في حق الآخرين .

وهكذا اصبح قادة المقاومة وجيش التحرير وابرز مناضلي الحركة الشعبية للتحرير يتلقون نفس اساليب التعذيب ونفس الاحكام التي اصدرها الاستعمار في حقهم .

ان اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب تعلن باسم الحركة الطلابية المغربية المقاتلة اذنتها الصارمة للاحكام الانتقامية العالسة الصادرة في حق المناضلين الاتحاديين ، ونوجه نداء نقاليا هارا الى جيبس النقابات الديمقراطية والتقدمية الوطنية منها والدولية ، لمخالفة مساندتها للمناضلين المحاكين والعمل بتكاتف الشعب على تصديق شعبنا الجماهيري للاحكام الصارمة ضد هؤلاء المناضلين التقدميين وللدفاع عن الحريات السياسية والديمقراطية ورفع حالة الحصار والقمع الذي يمارسه القوى التقدمية والوطنية بالبلاد .

الحرية صفحة ٢

الحرية صفحة ٢



# المرسوم ١٩٤٣ بين موقف التجار المتصلب وليوننة الدولة

سلوك رئيس الحكومة طيلة فترة الاضراب ، من دعونه للحوار الإيجابي واستعداده للمودة من بعض ما ورد في المرسوم ، أي اقرار إمكانية تعديله ، ولكن تمتعت التجار هو الذي حال دون نجاح المفاوضات ، ثم تراجع سلبا واعلان استعداده للتعديل أيضا رغم تمنعه وتعهده المسابقيين ، وغياي رئيس الجمهورية عن المواجهة واعتبار نفسه فوق الصراع فنظرا ان يحسم الحوار المسالمة ليتدخل مع عليه منذ الاساس بالرسوم .

قطاع اساسي من قطاعات الاقتصاد اللبناني، السلوك اللين المعترف بشعره نسبيا والمادي الى فهم موقفه بأنه يعمل بين كل الطبقات ، هذا الموقف يفصح بين سلوك الحكومة هذا وسلوكها تجاه الفئات العمالية والطليعية من حيث تهديد الحكومة للعمال بالصاردة والصرف الجماعي وحرمان الطلبة من السنة الدراسية أو اهمالهم فترات طويلة لامتنعه اضرابهم ببطء . يرافق ذلك كله قمع مباشر يصدى رجال الأمن فيه للظاهرين أو المخربين ، وتتدخل كل الهيئات في حليلة واحدة . والحكومة ورئيس الحكومة التي ترفض الحوار تحت ضغط الاضراب نراهها اليوم ، مع رئيسها ، تزحف على بطنها مقدمة المنازلات للتجار طالية منهم قبول الحوار . أما مجلس النواب الذي نام من ٢٢ نيسان ١٩٦٨ حتى تشرين في احد ازمه لم بها لبنان منذ سنوات ، فقد تداعى اليوم بسرعه بالغة لفتح دورة استثنائية لمعالجة الحكومة على مرسومها مهددا بحجب الثقة عنها اذا لم تراجع عن المرسوم لمحا لاحتلال اصدار قانون يلغي المرسوم الحكومي . هذا المجلس الذي ينالم كامل الكهف خاصة في الزمرات الكبيرة ، اطل براسه اليوم وكأنه الموجود أبدا ، وذلك نظ لان التجار هم المعرضون

بعد ثمانية ايام على اضراب التجار احتجاجا على المرسوم ١٩٤٣ القاضي بزيادة الرسوم الجمركية على ٤٥٠ صنفا ، أعلن مجلس إدارة جمعية التجار توقيف الاضراب على مسؤوليته دون العودة الى الجمعية العمومية ، وذلك لسببين أساسيين : الاول ارتفاع نسبة التجار الذين فتحوا محلاتهم . والثاني ضمانات ما يزيد عن ٥٠ ناقبا بألفاء المرسوم .

منذ اللحظة الأولى لصدور المرسوم تحدى التجار السلوك السياسي للقوى الطبقية المختلفة في التركيبة الاجتماعية في لبنان بحيث طابت الأعمال القول نسبيا عكس ما كان يحدث دائما لجهة تغطية الواقع الحقيقية بكلام وتصريحات تعافيا وتخفيا .

## تصلب التجار

منذ البداية أعلن التجار رفضهم للمرسوم ونداموا الى اضراب اقتره جميعهم العمومية وهصرحت حق مجلس الإدارة بالعودة عن الاضراب بوافقة الجمعية العمومية نفسها . وانفصلت الجمعية أكثر من مرة لقرار استمرار الاضراب رغم لينة رئيس الحكومة ووزارة الملك فيصل والمباحة بجهة ان الاقتصاد اللبناني المرتكز على حرية التجارة والتبادل يعرض للخطر بالتدخل بـ « حريته » .

والحقيقة ان المرسوم سيجبر التجار على إعادة النظر بوزارتهم وعلاقاتهم بأسواق الاستيراد والتصدير خلال هذه الفترة - التي يمكن ان تطول - قد تعرض ارباحهم للتدني . من هنا كان سلوكهم طيلة فترة الاضراب وحتى تعليمهم له مع الانعاز عن سحب البضائع التي أصابته الزيادة من الجمارك ، يتميز بحدته بالغة ليس التمسك بجميعاتهاهم العمومية ومبادئهم بأقله سلبا الظاهر الوحيد لهذه الحدة . فاعتبارهم ان العودة عن المرسوم هي القابل الوحيد لتوقيف الاضراب ولو تعرضت البلاد لازمة وزارية . ثم توقيفهم الاضراب بعد ضمان موقف ما يزيد عن ٥٠ نائبا مؤيدا لهم وتقديم سلبا لاستقالته رغم رفضها ، ثم الاعلان بتوقيف الاضراب مؤتسا ليتسنى للمجلس النيابي الذي ضمت موافقه سلفا الدرس واتخاذ القرار .

## الدولة

في اعلانها زيادة الرسوم الجمركية بغية توفير واردات اضافية للخزينة ، كانت الدولة تتوقع رد فعل التجار ، لذا اعلان ان المرسوم بحث بسرية بالغة لم يعرف به الا شخصان ، وذلك لتيسر الحال أمام الحكومة للمناورة والتراجع ، وهذا ما مثله

نتيجة ارتفاع اسعار ٤٥٠ صنفا ، لم تعترضها كلها من الكماليات واختلقت مع الحكومة حول تفسيرها للسلم الكيالية ، وما يمكن أن ينتج عن ارتفاع الاسعار من تدن فعلي للاجور وانصاف هذه الزيادة كل الاجور التي اقترت بعد ٢٥ ايار .

ولكن موقف الحركة النقابية لم يزد عن اصدار بيان يتخوف من الفلاد دون أن يقدم للحركة العمالية أية إمكانية موقف واع يميز بين ضرورة حماية الصناعة الوطنية وبين عدم ارتفاع الاسعار ، ودعوة العمال الى اجتماعات ونقابات تشرح فيها ضرورة حيادية الصناعة من خلال تنفيذ المرسوم ، وضرورة عدم ارتفاع الاسعار مع تحريضهم طالعية دشروعة بزيادة الاجور مما يشكل ضغطا

فعليا يجبر الحكومة على الإبقاء على النصوص التي تساهم بحماية الصناعة الوطنية ولا ترفع الاسعار مع كشف سلوك الطبقات كافة والحكومة خاصة تجاه مرسوم من هذا النوع ، ومواقفهم اثناء الاضراب وتمايظه من مواقف التجار والصناعيين والحكومة من موقفهم من اضراب عمالي وطلابي يفصح الوحدة التي تجمعهم لدعم إدارة مصرف الفرس تاشيوتال تجاه صرف مستخدم ، ودعم اصحاب معامل النسيج بصرف مئات العمال دون أن يرف جنن الواحد للتجار والحكومة ودون أن يتداعى مجلس النواب لفتح دورة استثنائية . كما يمكن فصح عدم اهتمام الحكومة بالفئات الشعبية من خلال التوكيد على أن المرسوم لا شك سيرفع معه كافة اسعار السلع التي شملها المرسوم والتي لم يشملها ، يبرز ذلك عدم توفير الدولة لأي إمكانية مواتية الاسعار ولا توفير مشاريع تعاونيات استهلاكية تخفض الاسعار وتبين ان الدولة عندما احتاجت لتفقيصة موازنتها من خلال امل بمصلحة التجار فعلت ذلك بحذر وسرية واحتمالات عودة واسعة بينما تشرب جلب السباع عنديما تنصدى لفئات الشعبية .

## ارتباك الصناعيين

في الفترة الاخيرة للاضراب تحركت جمعية الصناعيين ، ولكن بارتباك شديد ، فهي ، من جهة ، لا تريد الفناء المرسوم ولا تريد اقراره كليا من جهة أخرى . وهكذا لم تتحرك منذ البداية مع أن ذلك كان من واجبهما باعتبار المرسوم هو لحماية الصناعة ، وكان من واجبهما أيضا أن تقدم دعما مباشرا للمرسوم لا أن تنظر استقرار علاقات القوى ثم تحدد موافقها فيما لذلك ، حتى ان تداعىها للاجتماع لم يحصل الا بعد اقتراح الصورة الاستثنائية للمجلس النيابي ، وهي بذلك كانت تخاف من ارتفاع اسعار بعض المواد الأولية التي تستعملها في صناعتها ، ونسبة هذا الارتفاع على كلفة انتاج السلع الصنعة ، ومن ثم تقبل السوق لهذه السلع رغم الطعن بجودتها قياسا بجودة السلع الاجنبية . فالصناعيون لم يكونوا قد وازنوا بين ارتفاع كلفة الانتاج ومقدار الاستفادة من العمالية التي يؤمنها لهم المرسوم ١٩٤٣ ، لذلك كان موقفهم مرتبكا ، رغم عطفهم المشكلي على المرسوم .

## الطبقات الشعبية والحركة النقابية

تخوفت الحركة النقابية منذ الملاحظات الأولى من احتمال ارتفاع مستوى المعيشة

## بيان من لجان العمل الطلابي

لم تعد البرامج التعليمية وانظمة الامتحانات ، تكفي باسقاط الطالب ، باتت تقضي عليه .... فلقد مات الطالب الياس الخوري ، من كلية التربية ، ضحية للنظام التعليمي المتخريء .. مات ، وهو - كما نذكر - يحاول مع زملائه اقناع احد اساتذته برفع العلامات في احدى المواد بسبب الكثرة التي سببها كون الاسئلة المطروحة هي من خارج المنهج . ان هذه الحادثة تضمنها امام امور ثلاث :

١ - ان البرامج التعليمية باتت تشكل حاجزا في وجه نجاح المزيد من الطلاب ، وذلك يعود طبع الى ان التعليم في لبنان موضوع في خدمة الطبقة المسيطرة ومصلحتها التي تتلخص اليوم بالحد من عدد الخريجين ووقف تزايد عددهم . ٢ - ان أنظمة الامتحانات في كائسمة كليات الجامعة ، تشكل مصفاة فعلية ، غطريقة وضع الاسئلة - لغير مصلحة الطالب - وقد تكونت الاستغناءتفسها من خارج المنهج - وطريقة التصحيح تخدم مخطط الدولة الصنوعي . ٣ - ان ملكات الجامعة تضم اساتذة غير كفولين ، طالبات الحركة الطلابية يتقيرهم ، كما وان العديد منهم غير منفرطين للتعليم في الجامعة اللبنانية ، بالتالي ليست لهم قناعة بتطوير الجامعة الوطنية وخدمة مصالح الطلاب فيها .

ان كل ما تقدم ليؤكد على أهمية تغيير البرامج ، وتعديل أنظمة الامتحانات ، وتغيير الملكات ، وذلك لصحة الحركة الطلابية ولا يكون هذا بغير تجري بين الطلاب والاساتذ ، ولا بنباشدة الطلاب للادارة والدولة ، ولإيمتشاركة رمزية .. انها المشاركة الفعلية في كل المجالات ، تؤمن السير في الاتجاه المحدد .. قد سقط الياس الخوري ضحية .. سنواجه الحركة الطلابية اسباب موته بنضال حازم ..

## أزمة الحزب القومي السوري

# المعارقات الأقطاعية تبتلع المؤسسات السياسية

كشف نشر عدد من وثائق الحزب القومي الاجتماعي أنسوري عن أزمة داخلية حادة . ولم يكن حدوث الأزمة مدهشنا . بل كان المدهش فعلا أن يستنطع الحزب الذي انفضى أزمته طوال الوقت الذي انفضى منذ ١٩٦٧ ، أي منذ عودته الى العمل لتبته العلني ثم العلني .

## استبعاد الحزب عن المؤسسات السياسية

انتهت حرب ١٩٥٨ الاهلية في لبنان بغرض حدود على الانهاء البيئي اللبناني . فاضطر هذا الأخير أن يرضخ لتوازن جديد في المنطقة العربية ، نتج عن الاعتراف بالناصرية تيارا قائما لا تستطيع السياسة الاميركية اقتلعه . تجاه هذا الواقع الجديد لم تكن ردود فعل الرأسمالية المسيطرة ، بالتوازن الذي جد ، رأت القوى التي استبعدت عن الحكم ان الحل خيالة لها ولصالحها . فمسايرة السياسة الناصرية لم تكن ترتب على المصالح اللبنانية ، بل كانت دون ان يرف جنن الواحد للتجار والحكومة ودون أن يتداعى مجلس النواب لفتح دورة استثنائية . كما يمكن فصح عدم اهتمام الحكومة بالفئات الشعبية من خلال التوكيد على أن المرسوم لا شك سيرفع معه كافة اسعار السلع التي شملها المرسوم والتي لم يشملها ، يبرز ذلك عدم توفير الدولة لأي إمكانية مواتية الاسعار ولا توفير مشاريع تعاونيات استهلاكية تخفض الاسعار وتبين ان الدولة عندما احتاجت لتفقيصة موازنتها من خلال امل بمصلحة التجار فعلت ذلك بحذر وسرية واحتمالات عودة واسعة بينما تشرب جلب السباع عنديما تنصدى لفئات الشعبية .

## محاولة التجديد

لم يقض القمع الشهابي على الحزب القومي السوري . فاشتهابية ، عندما كانت تسدد ضربة عنيفة الى القوميين ، كانت تضي قواعد استمرار الحزب : التناقض بين أوضاع فئات متوسطة ومتفقة وبين المؤسسات السياسية المغلفة في وجهها . وهي قواعد لا ينحصر تمثيلها في هذا الحزب دون غيره : فالليبرالية وحركة « الوعي » والفصائل اليسارية .. هي أيضا من ثمار هذا التناقض في حلقات مختلفة منه . وكانت هزيمة ١٩٦٧ مناسبة لمعودة الايديولوجية «النهضوية» ( ورت القوميون مصطلح اواخر القرن الماضي ) . واتسع لهذه المناسبة عدد من العناصر الايديولوجية التي شكلت فكر المقاومة الفلسطينية : ايهام قومية الحركة ، التردد في تحديد هوية الصهيونية ، التمسجد الاممي للموت ... فصب القوميون في الابريق الجديدة خمرهم المتقن . ولم يبق الخمر على رجعة مشاريع الخمسينات الاستعمارية التي ارتبط بها القوميون . كما ان الاوضاع التي نتجت عنها قوة الحزب قد تجذبت تبعا لظواهر جديدة زادت في تحليل فئات متزايدة الاتساع من المثقفين وصغار المهنين والخرنيين ، ظواهر بدأت مع انهيار « انقرا » ، وعجز الرأسمالية اللبنانية من أن تستوعب مشكلة اليد العاملة ، وعن ان تحل مسألة نوع قوى الانتاج الداخلية . ادى ذلك الى محاولة « تجديد » ايديولوجي بداها اسد الاشقر ( سبع بولس حبيدان ) . استعملت الرأسمالية القديمة نفسها ، واختلعت الظواهر « الجديدة » ( على القوميين ) كالاستعمار وحركة التحرر والتركسية ... في

لم يكن هذا الوضع هو وضع الحزب القومي السوري . فطبعيا اخرجته من العلاقات الطائفية - المحلية الضيقة . كما ان « قويه » لا تكن لتتفق مع متطلبات هذه العلاقات . وهو اذا كان قد استطاع ان يكسب صوفيا واسعة من اوساط المبرجوازية الصغيرة المثقة ( بالعلمي الواسع : المهن الحرة ، الموظفون ، المعلمون ... ) ومن البرجوازية التجارية والزيفية المتوسطة ، فلم يتقبل سياسيا بطاقم تقليدي كالطاقم الذي سمح للكتائب ان تساهم في الحكم .

لم يشكل ، بالفاني ، الحل الشهابي حلا بالنسبة للقوميين السوريين . فهم ساهوا في الحرب الاهلية وان لم يستطيعوا كسر المواجهة الطائفية : كانوا في المشرق قوة مواجهة للنفوذ الجنباني ، وفي الشمال عرقوا الاتصال بين طرابلس وبيروت .. وخرجوا من المواجهة اقوياء ، يطلون لتحمل فئات لبنانية واسعة يزداد استقلالها عن العلاقات التقليدية - (بحكم مصالحها) لكنها تدن للرأسمالية اللبنانية بمرورها « ترفيها » . وشكلت قوة

البناء المتقن على انها اسماء حديثة لمسيات قديمة . فالاستعمار من عوامل الانحطاط والجهود والموت . وحركة التحرر هي « النهضة » بعينها ، لكن النهضة « أغنى » : فهي تتضمن تجديد الإنسان وبعته وحياده ورد النسخ القديم اليه ... والماركسية في تجلياتها القومية المذكورة في « نهضاتها » الخاقية .. وتوجت المقاومة الفلسطينية هذه المحاولة : فهي الارض والحياة والنهضة والقومية .

لم تتوقف هذه المحاولة عند الايديولوجية ، بل تعدتها الى تركيب الحزب الداخلي . فنجح من مؤثر « ملكارت » ، اوائل عام ١٩٧٠ ، تعديل اساسي في العلاقات الداخلية . نسفت ركائز الرعاية القديمة ، وتحولت القيادات الى مظلة ، ولو نسبية للقاعدة الحزبية . فانفتح الباب امام تحول «ديمقراطي» لا شك ( بالمعنى البرلماني ) لكنه انفتح كذلك أمام فعل الوسط الاجتماعي الذي يعمل فيه الحزب . ولعل التعديل نفسه لم يكن الا من نتائج فعل هذا الوسط . كما ان محاولة التجديد ايديولوجي كانت من نتائج التحولات التي طرأت على الأوضاع اللبنانية والعربية .

## بين العلاقات التقليدية والمهنية

ينصب تقرير يوسف الاشقر ( « انقار » ) عدد ١٨ ايلول ١٩٧١ ) على صلة أزمة الحزب بالعلاقات اللبنانية التقليدية . ولعلها المرة الأولى التي تنلمس فيها وثيقة تحليلية صادرة عن هذا الحزب ، وقائع فعلية او جانبيا منها ، لا تطمسها ايديولوجية مفرقة في المبيات والتبسيط والرجمية . يرى يوسف الاشقر ان أزمة الحزب هي في تغلب علاقات الاستقطاب التكتلية على العلاقات التي تعمل لوحددة التنظيم . هو يرجع ذلك الى قرب موعد الانتخابات النيابية ، واصرار المركز الحزبي على اخضاع النشاط الانتخابي لخطة عامة قد تؤذي الى حرمان عدد من « وجهاء » الحزب من وجاهتهم . يضاف الى ذلك عامل لاحق هو احكام الحكمة الحزبية التي سددت ضربة الى الانقراط القاريين . مما يؤدي حكا ، في حال تنفيذ هذه الاحكام ، الى اضعاف حظهم في النشاط الخارجي الانتخابي .

ان أزمة الحزب القومي السوري ابعد مدى بكثير من حدود الحزب . ولا يجدي القول ان صفة الحزب الخاصة ( هل هي خاصة لدرجة تجعله خارج الوضع اللبناني ؟ ) تحد من دلالة أزمة . ان التماسك الشكلي لصعد من التنظيمات اليسارية لا يستقر على عوامل التماسك التي تنخرها ، وان نجحت هذه التنظيمات في تحديد تماسكها بحيل ان يحافظ على صفة سياسية فعلية ، مناقضة للعلاقات التقليدية ومستقلة نسبيا عن التمثيل المهني المباشر ، وبالتوافق مع إمكانات العمل في لبنان والوطن العربي .

يخضع في لبنان لامتحان عسير عليه ان يتجنب فيه اخطارا مستورة . فهو اذا انفصل عن العلاقات الطائفية والمحلية - - وهذا شرط تشكيلة حزبا سياسيا - تعرض لتضاؤل فعالية السياسية ، وللبعد عن مسرح التقرير السياسي اليومي . مما يضطوره للانحياز بطرف من اطراف الطائفة المحلية . وهذا ما اقدم عليه الحزب الشاوي في علاقه مع كمال جنبلاط ، ومع رشيد كرامي ومعروف سمع وغيرهم . وهو اذا حاول بناء قاعدة سياسية متميزة ، تقوم على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية ، تعرض للانكفاء على المصالح المهنية والنقابية الضيقة ، وعجز عن « التمثيل » السياسي للمصالح الطبقية . واضطر للقبول بقواعد العلاقات المهنية والنقابية كما تنشر لها وزارة العمل ، بالانفاق مع الاقطاب التقابليين المسيطرين . وهذا ايضا ما لجأ اليه الحزب الشاوي ، وما تقع فيه اطراف يسارية اقل وزنا من الحزب الشاوي .

في وجه هذين المتزلقين يحاول التنظيم السياسي ( اليساري ) ان يحفظ باستقلاله و « سياسته » .

ودعامة هذا الاستقلال ، النسبي ، هي العلاقات التنظيمية والايديولوجية ، فتخضع الاولى ( العلاقات التنظيمية ) لشدة وتماسك غريبين نوعا عن العلاقات اللبنانية السائدة والمائعة . مما يعرضها باستمرار الى الترددي في الشكلية الظاهرة ، او في الانساق مع الشكل التكتلي والاستقطابات الصغيرة . وتخضع الثانية ( الايديولوجية ) لمنطق يبدو باستمرار هو الآخر ، بعيدا عن الواقع الجائر .

ان أزمة الحزب القومي السوري ابعد مدى بكثير من حدود الحزب . ولا يجدي القول ان صفة الحزب الخاصة ( هل هي خاصة لدرجة تجعله خارج الوضع اللبناني ؟ ) تحد من دلالة أزمة . ان التماسك الشكلي لصعد من التنظيمات اليسارية لا يستقر على عوامل التماسك التي تنخرها ، وان نجحت هذه التنظيمات في تحديد تماسكها بحيل ان يحافظ على صفة سياسية فعلية ، مناقضة للعلاقات التقليدية ومستقلة نسبيا عن التمثيل المهني المباشر ، وبالتوافق مع إمكانات العمل في لبنان والوطن العربي .



طرابلس

# أول خدمات اللجنة البلدية الجديدة : تشريد الفئات الشعبية

شمل اجراء البلدية فئات مختلفة المتبادات الاجتماعية والسياسية .

١ - اصحاب الكناكين في منطقة التبانة - حيث كان عدد ممن وجهاء الحي - ازلام الاندي قد اقاموا منذ سنوات عددا ممن الفخشييات تتراوح تكاليف انشاء الواحدة بين عشرة والخمسين وعشرين ليرة على اعتبار انها مخاضة على جزء من الطريق امام كانوا يؤجرونها بحوالي المئة ليرة أو أكثر مقدمين الحماية للمستأجرين على شكل صور كبيرة وضادة للاندزي على واجهة الفخشييات . وكان هؤلاء الوجهاء يتقنون الفانسة بنسج سواهم من اقامة الفخشييات نتيجة علاقتهم الودية بمفكر المنطقة . واذا كان « فضل » اصحاب الفخشييات كونهم يؤمنون بحماية هذه الفخشييات فقد كانوا يقدمون مقابل ذلك الاصوات الانتخابية بصفتهم « مفاتيح » احيائهم . اما مستأجري الكناكين فلم يكن يصيبهم من امر هذه الصفقة سوى دفعهم لاجراءات باهظة ، اما الان فانهم يجدون

انفسهم ضحية صراعات افراد الطبقة الحاكمة فيما بينهم وضحية ارتباطهم الاجباري باقطاع سياسي خسر الحركة ، ينعمون الان من معيشة عائلاتهم ثمن خسارته .

ان ازلاما جيدا للمهد الجديد سيقبسون تخشييات جديدة لا تكلف شيئا لتاجيرها وفق نفس طريقة « الفخة » غير المباشرة . وسيواجه المستأجرون المقلوبون نفس مصير الحاليين ، عند اقل تغيير في النفوذ .

اما اصحاب العربات فان هناك مبررا واضحا لنفهم من العمل . فهم يبيعون الخضار والفاكهة في نفس الاماكن التي تقوم فيها محلات كبيرة لبيع نفس الاصناف بيلكها « سباسة الخضرة » الذين يشترون مواسم الفلاحين بكمالها احيانا والذين يشكلون مراكز انصباب منتوجات الريف ومراكز تحويل اعادة انتاجها واطنين الريف الشمالي بكماله يشككهم . وهم بالإضافة لذلك يشكلون المالك العقاري في المنطقة الذين يسوهم بقاء محلاتهم فارغة دون تاجير .

وهم « يعمون » اخيرا عددا من محلات البقالة في المنطقة كانت العربات التي تصد بالمال تشكل سوق مزاحمة فعلية لها .

يرتبط هؤلاء التجار والسباسة باقتصاد القطاع السياسي ويشكل عدد منهم ركانز اساسية له في المنطقة . ثم ان اصحاب هذه العربات يفتون على البلدية فرصة استيفاء مختلف الرسوم والضرائب التي تفرض على المحلات .

اما التقرير الذي نشره السلطة بين اصحاب العربات فهو انها عمدت لكل هذه التدابير ليس للاسباب المذكورة بل حماية للثباتيين من مزاحمة السوقيين لهم ! ولا يهم الدولة بالطبع كون هذا البرر يفتد لحيته الانسانية اذ الاكثوية المسلحة من المتشربين بالاجراءات الاخيرة من الليبانيين .

الفة الثالثة التي اصابتها الاجراءات هي فئة الطلاب الفقراء الذين كانوا كل عام يبيعون كتبهم القديمة في بسطات على ارضة الاحياء الداخلية ليؤلفوا رسوم تسجيلهم في المدارس ومن كتبهم . وكان رد الماظر على احتجاجهم ان يقيمونها في الزوايا ! وكان المسألة لا علاقة لها الا بنظر الشارع وليس بهنكري المكتب اصحاب المكتبات الكبيرة في نفس الاحياء .

اخيرا فقد وصلت معاول البلدية الى اكواخ التلك التي يسكنها عدد من سكان منطقة التبانة الفقراء منذ أكثر من اربعين عاما حيث تمتلك ارض البناء البلدية وسط منطقة سكانية فقيرة مكتظة لا تشرف على الطريق العام ( حتى لا يقال انها همدت محافظة على جمال ونظافة تلك المنطقة البائسة حفظا لشعور

النسيان والمفتريين ) . يبدو ان البلدية قد طلبت من فاطني هذه الاكواخ دفع اجارات منازلهم سن كل السنين الماضية ولما لم يكن ذلك ممكنا فقد رمت الاكواخ الفليلة التي كانت تحتوي عليها الاكواخ في التسارع وطرده الاطفال والنساء من « المنازل » بقياب الرجال الذين يعملون في اكثريتهم خعمال زراعيين في مناطق بعيدة ، وبونسرت عملية التهديم بسرعة مذهلة فتحوالت المنطقة الى انقاض في ظرف ساعات . ويستقرب سكان المحلة هذا النشاط غير المهود للبلدية حيث لا يزال في منطقتهم عدد من الشوارع والانقاض تنتظر من سنيين طويله من يرغمها أو ينهي العمل فيها .

سكان تلك الكواخ سيفضون لاستئجار « منازل » جديدة باهظة الاجارات مما طرح عليهم مهمة النضال ضد قوانين الاجراءات التي تؤمن مصالح المالك العقاري ومن اجل المطالبة الملحة بانشاء مساكن شعبية بدل المباني المكظة حيث تعيش عائلات متعددة في نفس المنزل بشروط غير انسانية وفي اوضاع صحية سيئة للغاية . كما هو مطروح على اصحاب العربات والمحلات المهمة النضال من اجل تأمين العمل لهم جميعا حيث باتوا مهدين ومائلهم بالجووع . تأمين العمل الذي يفرض ذلك كاهدي اجراءاته مصادرة جميع المحلات غير المجرة في المنطقة وتاجيرها لهم باسعار منخفضة .

هذا بالإضافة بالطبع لمهام النضال من اجل تأمين الكتب الجانية والتعليم المجاني والمدارس الرسمية في كل المناطق والاحياء لانها تجارة العلم التي تروج خصوصا في تلك الاحياء الفقيرة .

كل هذه الاجراءات اصابت منطقة التبانة بشكل اساسي وليس ذلك بالصعفة . فهذه المنطقة التي تشكل الشريان التجاري الاساسي للمدينة ولوافدي الريف ومعهدمة تصرف عددا من المشاكل تتناول كل جوانب حياتها ابتداء من السكن والعمل وحتى المدارس والطبابة والطرقات بشكل التصدي لها مواضيع مقالات مقبلة .

بعد عدة سنوات مضت على قيام نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للصمان الاجتماعي كان من المفروض أن تؤدي تجارب المجالس السابقة أثر تعمرها وفشلها من خلال الممارسات السابقة في حقل الانتخابات وتاليف اللوائح وحقل الممارسة التي تعقب فوز أي لائحة إلى البحث عن اساليب ومنطلقات جديدة في اختيار اللوائح الانتخابية والعناصر التي تؤلفها حتى ترسي قاعدة للعمل النقابي الديمقراطي ترتقي بوعي المستخدمين وتضعهم أمام مشكلاتهم الحقيقية المعيشية ، وليس أمام بعضهم كتبارات وترسيبات طائفية وولاء للزعامة التقليدية حملت إلى الصندوق وطبيعته بطابعها .

هذه الاساليب والمطلقات طرحت لتقضي على الاساليب البالية التي كانت تؤدي بالثقة بين مجلس النقابة وقاعدته الممتلئة بمجموع المستخدمين ..

هذا السبب كان حافظا لتاليف تجميعات واسعة انفتت على ضرورة ايجاد صيغة للعمل الجماعي وعلى امور اساسية يجب ان تتوفر في المرشح لخدم في المجلس القادم ، من هذه الامور مدى تحركه ووعيه ونشاطه وصلاته ونجاحه في ممارساته السابقة وموقفه الفعلي بين المستخدمين وائمانه بالاساليب الديمقراطية . وانبثق من هذه التجميعات لجان عمل مهمتها وضع برنامج عمل للنقابة واختيار لائحة مرشحين تعرض على هذا التجمع الواسع ليناقش برنامج العمل ويقبل كل مرشح ليطبقه فقه أو يعجزها عنه .. ولم يكن اعداد برنامج العمل صعبا ،

فهو عبارة عن دمج لمعظم البرامج المطروحة في المجالس السابقة مع بعض الإضافات التي كان أهمها انشاء مجلس للمندوبين يقوم مقام الجمعية العمومية في حالة عدم انعقادها ، لكن المهمة « المعكوسة » الحقيقية والصعبة كانت في اختيار لائحة المرشحين التي سوف تميمت خوفا من عرضها على التجميع الذي ناقش برنامج العمل ووافق عليه ، وكان ذلك عودة إلى الوراء إلى سياسة الكواليس واقتسام القاعد بين الاطراف والنيابات المختلفة ، وتاليف لائحة تحمل في داخلها من المناقصات التي تجهش عملها قبل أن تولد ..

وبقيت المباشرة والاتصالات الجانبية حتى وضعت جميع الاطراف والفئات أمام الامر الواقع ، فلما ان نتج لائحة وحدة المستخدمين التي تضم التيار الوطني العربي واما أن تفتح لائحة اليمين . وفي اليوم السابق لومع الانتخابات ، كان ولادة الجمعية المناقضة فعلا للتسمية شكلا ، وكان



التعالف العربي الذي يحمل المناقصات ويؤثر الانشقاق قد ألف تيارا مثله لائحة وحدة المستخدمين . ولكن برغم كل ما حققته هذه اللائحة من مناقشات فقد استطاعت ان تستقطب اكبر عدد من المستخدمين . وذلك عائد لعدة اسباب ، منها قوة العناصر التي نالت منها اللائحة وما يمثلها كل اتجاه من قاعدة بين المستخدمين ، ولقوة بعض العناصر التي لها ممارسات نقابية سابقة .

هذا الاستقطاب الواسع للمستخدمين ، ظهرت بوادره واضحة يوم الانتخاب بحاصرا باللائحة اليمينية إلى محاولة عرقلة الانتخاب وذلك بتأجيله بجهة ان الادارة لا تريد اعطاء المستخدمين مكانا تجري فيه الانتخابات ، ولكن هذه المشكلة حلت أخيرا بعد ان وافقت الادارة باعطاء غرفة الاستعلامات مكانا للانتخابات .

وجرت الانتخابات بجو من الحماسة لم يسده سوى بعض

## بعد الانتخابات في صندوق الصمان الاجتماعي ،

# هل يستطيع مجالس النقابة حمل مهماته ؟

التشويشات ومحاولات اختلاق المشاكل من بعض افراد لائحة اليمين عندهم فقدوا السيطرة وابقوا بشملهم ..

وقد صبح ما كان متوقعا ففاز عشرة مرشحين من لائحة وحدة المستخدمين وعصران من اللائحة الثانية ، وسرت التكتلات والتساؤلات ، هل هذه النتيجة عفوية أم هي مقصودة ومذبذبة سلفا ؟!

كل اجواء ما بعد الانتخابات كشفت مواقف البعض والقت اصواء على تصرفاتهم خلال المعركة الانتخابية والتي اتت لتثبت الشلل السابق وتطرحة كحقيقة ساطمة انحلت في انتخابات مكتب المجلس والحصول على مقعد الرئاسة فيه ..

وقد طرحت فكرة التزكية نوعيا لمعركة قد تكرر الانقسام وتجر الدويل مما يؤثر على عمل النقابة ومستقبلها . الا ان هذه الفكرة كانت مجرد مناورة هدفها كسب اكبر عدد من الاصوات للحصول على المركز الحساس في المجلس: الرئاسة وامانة السر .

وعندما سدت ابواب التزكية ابتدا التهويل والتهديد باسحاب من المجلس وشل حركته، وانجحت بذلك الالاعيب والمناورات وطغست السلبية والفرقة والامتناع عن التصويت ..

وبالرغم من انه جرت انتخابات ديمقراطية فاز بها السيد رياضي صعب رئيسا والسيد انطوان سريح نائبا للرئيس والسيد محمد علي شمس الدين امينا للسر والسيد ياسين شمس امينا للصندوق والسيد ربيع عبيد محاسبا ، وبقيت المقاعد الاخرى شاغرة ..

الى هذا الحد والامر شبه طبيعي ولكن الاغرب من ذلك كله المحاولات التي جرت لارضاة الضوابط واعادة الانتخابات واعتبار النتيجة السابقة كانت لها تكن على امل لم الشمل وطمس جميع المناقصات وكان النضال يتم بالارضاة وتطييب الضوابط أو كان العمل النقابي لا يتم الا اذا كان المرء في منصب الرئاسة ، ان تكون في سدة الرئاسة أو على العمل النقابي السلام .؟؟.

وبعد الفشل في الانتخابات الديمقراطية وبعض المراضاة يمكن قسم المفاتم والقبول بها ..

هذه هي الامور والملايسات التي رافقت انتخابات المجلس وانتخاب مكتبه ويبقى سؤال كبير يطرح نفسه بالحاح : الى اين تسير نقابة مستخدمي الصندوق ضمن هذا الواقع وهل تستطيع ان تخطو خطوة الى الامام في مسيرتها الطويلة ؟! الحربة صفحة ٧

## اليانصيب الوطني





## حول التقرير التربوي لحركة الوعي

هزال التحليل والحلول العقيمة  
نتاج الموضع الطبقي والفكري

تناولت « الحرية » في مقال نشره بالمعد الماضي التقارير السياسية والاقتصادية الصادرة عن مؤتمر حركة الوعي . واستكمالا للملاحظات يناقش هذا المقال التقرير التربوي الذي يفترض أن يتضمن فهم « الوعي » للواقع الطلابي والتعليمي وبرامج عملها في هذا القطاع .

يعرض التقرير التربوي وجهة نظر حركة الوعي بالنسبة لخمس قضايا رئيسية : تعميم التعليم الابتدائي ، التعليم الخاص المجاني ، التعليم المهني ، مشكلة الكتلوريا ، وأخيرا قضية الجامعة اللبنانية . ويؤكد التقرير أن ما يجمع بين مختلف النقاط المطروحة هو « تأمين الديمقراطية التعليمية » .

والطابع الغالب على التقرير بمجمله هو أنه يجزئ قضية التعليم إلى عدد من المشاكل التي يمكن معالجة كل منها على حدة . نتيجة ذلك هي اغفال العناصر الأساسية التي تحكم بالتعليم في مختلف مراحله ورفاته ، واغفال طرح الاسئلة الرئيسية التي يستحيل تقديم برنامج علمي دون الإجابة عليها : ما الذي يحدد نمو التعليم وتنبؤاته لاختلاف الاختصاصات أو ركوده واقتصاره على مجالات محدودة وغير علمية ؟ ما هي علاقة التعليم بالانتاج وبالتالي بالنسبة الاقتصادية للبحر ؟ أكثر من ذلك ما هي الحاجات الإيديولوجية التي يلبها التعليم والمؤسسات الثقافية في البلدان الصناعية المتطورة من جهة ونفي البلدان النخلة من جهة أخرى ؟ أن جوهر هذه الاسئلة هو نفي طابع « الصنف » أو « التصير الإداري » بالنسبة للتعليم ، وطرحه كمسألة سياسية واقتصادية ، يستحيل حلها ، خلا كمالا ، خارج هذا الإطار . ويؤدي هذا « النقص » في تحليل حركة الوعي إلى تجاهل عوامل محددة :

— تعميم التعليم في البلدان الصناعية يعبر عن حاجات البنى الانتاجية في هذه البلدان إلى أيد عاملة ماهرة ومتخصصة والتي كادرات ثقافية على نطاق واسع يتنام مع سعة الانتاج الاجتماعي نفسه . أما في لبنان ، والبلدان النخلة عموما ، فإن ضيق رقة القطاعات الانتاجية القديمة وهاشيتها بالنسبة لباقي القطاعات تؤدي إلى أن تعميم التعليم ليس الا حاجة جزئية ومحدودة .

أسرعا ما يتجاوز انتشار التعليم حاجات الانتاج فبدأ أزمة التعليم — أي استيعاب المتقنين وتشغيلهم — في طرح نفسها . هنا يميل النظام إلى محاولة منع انتشار التعليم وتضييق مجالاته إلى أقصى حد ممكن . في المقابل يعمل ضغط الطبقات والفئات الشعبية في اتجاه معاكس . نتيجة ضغط

الفئات البرجوازية الصغيرة القابضة في المدن والريف تجد الدولة نفسها ملزمة بفتح مدارس جديدة لا حاجة إليها بها . أن جوهر أزمة التعليم الحالية هو الصراع بين هذين الاتجاهين ، وهو صراع يستحيل حله ضمن النظام القائم ، بالتحديد لأنه يستحيل ضمن هذا النظام ، إلغاء أي من هذين الاتجاهين .

في هذه الحالة يصبح من المسفط طرح مشكلة تعميم التعليم الابتدائي بالشكل الذي يعبر عنه تقرير حركة الوعي . فالمشكلة كما نراها الوعي هي مشكلة أموال وتسهيلات أساسا . ووفقا للاحصاءات التي نستعين بها سيصبح هناك ١٥٠ ألف ولد خارج المدارس الابتدائية في عام ١٩٨٠ . بغية سد هذا النقص ينبغي إيجاد ٦٥١٦ معلم اضافي وعدد مماثل من غرف التعليم بالإضافة إلى ٢٧ مليون ليرة اضافية ، وتري « الوعي » أن « اقتطاع هذا المبلغ من الموازنات الأخرى أمر بالغ الصعوبة بحيث يبدو مستحيلا من الناحية العملية . » والحل الذي تقدمه الوعي هو تجنيد المدارس لتواكبه الاقتصادية بالدرجة الأولى . ومن الواضح أن مثل هذا الحل يفترض نظاما يرغب في تعميم التعليم ولا ينقصه الا قدر من « الشطارة » الاقتصادية والإدارية التي تتوفر في منظري حركة الوعي .

وينطبق نفس التقييم على تحليل « حركة الوعي » لقضايا التعليم المهني . فالتقرير لا يرى نقاشا في القول « أن تطور المناهج بالنسبة للخبرات التدريبية مبني على أساس المنهج المتداول في الدول النامية وليس هناك تحليل للمهن المتداولة في لبنان » من جهة وفي القول بحلول جزئية مبطنة تشمل المناهج ومعدلات الامتحانات و « الحملات الإعلامية والتوجيهية » الخ .. أن التعليم المهني يرتبط مباشرة بالانتاج وبالتالي فخلق البرامج والامتحانات ليس مشكلة « داخلية » وإنما هو انعكاس لملائته بالانتاج .

— تطرح هذه النقطة مسألة أخرى لم يحلها تقرير « الوعي » إطلاقا . أن أهم ما يميز التعليم في لبنان هو انفصاله عن الانتاج . يفرض التعليم — وهنا يبدو مغزى ضغط الفئات القابضة — هو أما انتاج موظفين أو انتاج معلمين ينتجون بدورهم معلمين آخرين .. وتستمر العملية في حلقة مفرغة . أن كسر الحلقة المفرغة هذه غير

القوى التي يرتكز عليها الوعي نظرياً وعمليا هي قوى طلابية بالدرجة الأولى . بذلك تدعو « الوعي » إلى مبارزة بين فئات طلابية محصورة العدد والأهمية الاجتماعية وكل نقل النظام القائم بنمط انتاجه ويؤسسها السياسية والاجتماعية النخلة . وهي مبارزة لا شك في الطرف الخاسر فيها . أن غيالب وزن الطبقة العاملة من تحولات « الوعي » — وذلك بجبهه بحكم الموقع الطبقي الإيديولوجي « للوعي » — هو أحد المعايير الأساسية لطررها . وهو أيضا علامة بارزة من علامات ضعف الحركة الطلابية في لبنان .

بالإضافة إلى ذلك يتناول تقرير « الوعي » مشكلتين مختلفتين هما مشكلة الكتلوريا والتقسيم الأول ، ومشكلة المدارس الجانبية والجامعات الأجنبية .

بالنسبة للموضوع الأول تتخذ « الوعي » موقفا متقنبا نسبيا ينسجم مع نقل وضغط حركة الطلاب النابيين كما برز خلال العام . « فالوعي » يؤيد إلغاء الكتلوريا ونضج كونها « مصفاة » لا امتحانا وهي أيضا تكشف دور اللغة الأجنبية كوسيلة إسقاط للطلاب وكعيار لتمييز أبناء الطبقات الفنية . والمواقع أن موقف الوعي من القضايا التربوية يصل إلى أقصى « نقديته » بالنسبة لمشكلة الكتلوريا.

من جهة أخرى ، وبالنسبة لقضايا التعليم المجاني والجامعات الأجنبية تتخذ « الوعي » مواقف تنفض نقل العناصر النخلة والرجعية التي بينها . فالتقرير يعتبر « المدارس الخاصة الجانبية معادلا محسوسا للطبقات في لبنان » . ورغم ذلك لا يصل التقرير إلى موقف حاسم من الموضوع . « فالوعي » يؤيد ما تسميه « تنوع التعليم » ومساعدة المدارس الجانبية أي استمرارها . أن التعليم المجاني المطاقي هو أحد مرتكزات البنية التقليدية شبيهة الاقتصادية ، ويعني تبني الموضوع الموافقة على استمرار أحد عناصر تجدد هذه البنية مما يتناقض مع كل ادعاءات « الوعي » الاصلاحية .

وحين يصل التقرير إلى الجامعات الأجنبية فإنه يتخذ موقفا مماثلا في ميوعته وخلفه . فهذه الجامعات « تركز التخصصات والتعارضات داخل الوطن » وهي أيضا « نحتكر الاختصاصات التطبيقية وبالتالي ينحصر التعليم في هذه الاختصاصات بفئات اجتماعية محظورة » . ورغم ذلك « فالوعي » يرى « أن المشكلة ليست في وجود الجامعات والمعاهد الخاصة بقدر ما تكمن في استغلالها شبه الخلق عن سياسة الدولة » . هنا أيضا تكرر لأزمة « تنوع التعليم » ويكرر رفض اتخاذ موقف مضاد للاستعمار الثقافي . بالطبع يعكس هذا الموقف وزن العناصر الرجعية في إيديولوجية الوعي وفي التعاونين معها .

ان الفاتوات التي تتضمنها وجهة نظر الوعي في القضايا التربوية تنمها من أن تكون خطا متجانسا وتابيا . وأن حجم هذه الاشكالات رهن بعوامل عدة في طبيعتها الحركة الموضوعية للوق الطلابية ووزن اليسار ضمن هذه القوى .

خطوتان أقدم وزير التربية ، نجيب أبو حيدر ، على اتخاذها خلال أسبوع واحد ، نصت شعار « رفع مستوى التعليم » وذلك من ضمن وجهة يمتهدا « لحل » المشاكل التي طرحتها التحركات الطلابية في العام الدراسي الماضي . الأولى تتعلق بتعيين مدرسين ابتدائيين في وزارة التربية كانوا قد فازوا في امتحانات سابقة ثم أجل تعيينهم ، إلى أن استدعتهم الوزارة مؤخرا وطليت منهم الاستعداد للالتحاق بمراكز عملهم ( حوالي الـ ٤٠٠ مدرس ) لكن الوزير رفض توقيع مرسوم التعيين بحجة أنه « حرجي » على مستوى التعليم وهؤلاء لا يحملون الا شهادة اليرفيه وهو يرى ضرورة الحصول على الكتلوريا القسم الثاني . هذا بالرغم من أن هؤلاء ، وهم يحملون الشهادة التي لا تتفق الوزير ، كانوا قد فازوا في امتحانات الوزارة لوظيفة مدرس . ولما راجعهم طردهم وحرقهم .

والثانية تتعلق بفرغ طلاب الجامعة اللبنانية للدراسة . فقد أعلن الوزير نفي مقابلة صحفية ( عدد الأنوار الخاص بالدارس تاريخ ٢١ ايلول ١٩٧١ ) ، بعدما لاحظ أن كليات في الجامعة تقبل منسبين إليها رغم أنهم يحملون « الحقوق » العلوم السياسية ، الآداب ، العلوم ، العلوم الاجتماعية .. ) ان الوزارة « قد قررت بعد دراسة دقيقة (١) ان يتفرغ الطلاب كليا للدراسة دون مشاركته أي عمل آخر غير تحصيل العلم » . ولو راجعه الطلاب المنسبين للجامعة وقبر القادرين على التفرغ فجابي : « من يود نيل الشهادات وهو يعمل فليعمل ذلك بالمراسلة (٢) » .

هكذا فإن نسبة للدولة موضوع رفع مستوى التعليم لا يتم الا باستبعاد فئات لا تملك الإمكانات المادية للتعليم وجملة حكرا على فئات قادرة على تأمين كلفة التعليم . أي أن شعار « رفع مستوى التعليم » ما هو الا غطاء ، لإعادة النظر بتسامح الدولة السابق حيال تعلم فئات فقيرة .

فحامل الشهادة التكميلية الذي يرغب بتأمية تعليمه متى وفرت له الامكانيات ، والذي لجأ إلى العمل لتزويها ، والطالب المنسب للجامعة والذي يعمل في نفس الوقت ، لتوفير امكانيات التعليم لا يستقيم التعليم الا بطردها . وهل الوزير لمل هذه المشكلة هو دوة اصحابها « لتبليط البحر » . ( العلم بالمراسلة ) . وبما أن المسألة من اختصاص الوزير ،

وهو « حر » فمن لا يقتنع بطوله فليستعرض قواه . ففي الوقت الذي رد على المدرسين بقوله : « اللي يطلع يابوا ، يطلع بـ .. » لا يتوانى عن اعلان استعداده لسحق كل تحرك طلابي حول موضوع التفرغ . لكن الوزير « القضيائي » ، تراجع ، نتيجة لشرك المدرسين ، خلال الأسبوع أياه فوقع مرسوم التعيين . ووضع رايه حيال مسألة تفرغ الطلاب بقوله أن المقصود هو قسمة الدراسة في الجامعة بين نهائية ومسابقة .

لكن التراجع لا يلني الوجهة التي استقرت عليها الدولة في معالجة المشاكل التعليمية بل أنه على العكس يؤكد ، فهو بالنسبة للمعلمين تراجع مؤقت وهو بالنسبة للجامعة لا تعدى المقاورة . استبعاد فئات قصيرة ، تشكل أغلبية الطلبة ، ذلك هو مصب كل الخطوات التي ستمدد الدولة لاتخاذها — وإذا كان موضوع المدرسين يوضح هذه الوجهة فما يعيننا بصورة أساسية هو مسألة تفرغ طلاب الجامعة اللبنانية .

موضوع تفرغ طلاب الجامعة اللبنانية للدراسة قد شكل منذ ثلاث سنوات أحد المطالب الأساسية للاضرابات المتكررة التي حصلت خلال هذه الفترة ، ويبدو بوضوح أن دراسة الوزير « الدقيقة » لم تتناولها . فقد طرحت الحركة الطلابية لهذه المشكلة حلولا تشمل إيجاد مطاعم ومسكن جامعية وتعميم الخ على جميع الطلاب .

فالمشكلة كانت مطروحة الذن ، وكذلك الحل ، والحركة الطلابية مصررة على هذا النوع من الحل بقدر اصرارها على طرح المسألة . من هنا نما طرح الدولة ليس اكتشافا ولا أن الحل الذي استقرت عليه هو الآخر غريب عنها وإنما يأتي في صلب سياستها التعليمية .

لكن طرح الموضوع من قبل الدولة في هذه الفترة بالذات يأتي في أعقاب اضراب شكل موضوع إيجاد عمل لفرجيي الجامعة اللبنانية وهو يعاصر تنازلات قمتها الدولة على هذا الصعيد عبر عنها بتعيين كل فريجي كلية التربية وقسم من فريجي كليات العلوم والآداب وهو يتوافق أيضا مع الحملة التي تشنها الدولة وتنفذها على مجلس الجامعة وبالتالى محاولات خرق « استقلاليتها » ( تعيين عميد كلية الحقوق ، تعديد بدايية العام الدراسي الجامعي .. الخ ) .

فالدولة التي واجهت مشكلة الخريجين ، وجدت في مجلس الجامعة ، مؤسسة غير قادرة تماما ، على أن تنفذ بصورة كاملة خطتها في قطع الطريق على الطلاب للتفرغ . فالمخالل — الامتحانات ، هي غير كافية ، فقد أمكن لقسم من الطلاب التفتك معها ، والبرامج كذلك ومجلس الجامعة لا يتصرك بصورة سافرة في خطة الإسقاط ، فهو مثلا لم يهل لضرب الطلاب بأعقاب البنادق في نظارة المطار وإنما أشار لوجهة أخرى في العمل ،

وهذا ما شكل مبررا لهجوم مباشر من جانب رئيس الجمهورية بالذات على المجلس . من هنا يأتي قرار الوزارة واضعا سورا لا يمكن اختراقه . فالجامعة بموجب القرار هي للطلاب المتفرغين ، وهي تغطي الدروس قبل الظهر وهناك محاسبة على الحضور . لذا لا تكون مسألة الحد من التفرجين موضوعة في أيدي مجلس لا ينفذ الخطة بصورة كاملة . والدولة التي بنت « سفينة » في تعيين الاساتذة هذا العام تسارع فوراً عبر قرار الوزارة لتضع حدودا « لكرها » .

فالتنازل لبحث موضوع الخريجين أمر ممكن ولكن عندما تكون الجامعة ، جامعة من نوع آخر ، هي حيا ليست جامعة على استعداد لاستقبال طلاب من فئات فقيرة لا تملك القدرة على تأمين تفرغ ابنائها للدراسة . فصل الدولة هذا الموضوع تفرغ الطلاب ، يؤكد للمرة الالف ، طبيعتها الطبقيية فهي عندما تجد في الأمر التباسا تسارع على الفور لإجلائه .

على أن قرار الوزارة المهالف لغللق باب الجامعة أمام الفئات الفقيرة من الطلاب ، لم يكن الأول من نوعه ولا هو الأخير .

تفقد سبقت القرار سلسلة من التدابير المترابطة بحيث يأتي ليعمل بصورة لا ليس فيها من وجودها .

ومنذ ١٩٦٩ حتى اليوم أنشئت كليات في الجامعة اللبنانية ، الصحافة وإدارة الأعمال ، تشكّلان تطبيقيا ممليا لقرار الوزارة . فالكليات تدرسان قبل الظهر مما يقطع الطريق على الموظفين من الحضور المشروط بنسبة إلى اللذين من الانتساب لهما . وإدارة الأعمال لا يمكن الانتساب لها الا عن طريق مبارزة دخول يحدد سلفا عدد الذين يمكن قبولهم ( في العام الماضي كان هذا العدد ٨١ طالبا ) وفي كلية الآداب ، اقترح اعتبار نظام الامتحانات الفصلية إلى جانب امتحان نهائية العام . وهذا الشكل لا يمكن ممارسته ، من جانب موظفين يعتمدون على اجازتهم السنوية للاعداد للامتحان .

والنظمة الداخلية لكل الكليات تنص على نسبة الزامية للحضور ( ٦٠ بالمئة ) لا تطبق حاليا لأنها لو طبقت فذلك يعني استبعاد أغلبية ساحقة من طلاب بعض الكليات ( الحقوق ) والآداب بصورة خاصة . وقد جرت محاولات في كلية الحقوق نفي الاعوام الماضية لتطبيقها .

وفي بعض الكليات ، الحقوق ، تعديد لعدد الدورات المسوح بالتقدم بها للامتحان — أربع دورات — وهذا يطبق بصورة كاملة في السنوات الأولى . وقد جرت محاولة في الكلية ذاتها عام ١٩٦٨ — ١٩٦٩ لفرض امتحان باللغة الأجنبية على الذين يرغبون في الانتساب إليها . وتعديد عدد الدورات وامتحان اللغة الأجنبية يصيان بصورة أساسية الطلاب ذوي الدخل المحدود .

## حل الدولة لمشكلة عدم تفرغ الطلاب للدراسة :

## نحو جامعة لبنانية مشابهة للجامعات الخاصة

في كل كلية من كليات الجامعة اللبنانية تدبر مختلف لكه يتجه نحو نفس الهدف . وإذا كان وجود تدبير في كليه ما مقدسة لتعميمها على بقية الكليات . فقرار الوزارة قد اضر اقتد هذه التدابير وعمها على الجامعة . بحيث منذ البدء الطريق على « الدخلاء » الذين يرغبون في التلمس ولا يمكن كفتهم .

لكن جعل الجامعة اللبنانية قسرا على طلاب من فئات مادية على تأمين كلفة التعليم يضيق المسافة ، حتى الإعدام ، بين هذه الجامعة والجامعات الخاصة في لبنان ، تستقل الجامعة اللبنانية إلى موقع الجامعات الخاصة وذلك بعكس ما تطالب به الحركة الطلابية .

هكذا فإن حل الدولة لمشكلة الخريجين هو ببعاد متبرها . وهذا بالتتابع على حساب الفئات الفقيرة من المجتمع اللبناني ، لصالح الطبقة المسيطرة التي فصت مجالات العمل على قدها . هذه المجالات المأجزة عن استيعاب الأنواع المتزايدة من الخريجين . بهذا يمكن أن ترد الحركة الطلابية ؟

إذا كانت الدولة قد مرتت مضمون قرارها خطوة خطوة ، وهي تعلن فزها على الخفي في هذا الاتجاه حتى نهايته ، والتراجع الجزئي الذي سجله الوزير لا يعني الا أن الدولة ، زالت ترى في الوصول إلى الحدود الفاصلة بينها وبين الحركة الطلابية مسألة سابقة لوانها ، وإذا كانت الدولة لا نفي عزها بالخايل على مجابهة كل تحرك طلابي « بسحق » .

فالحركة الطلابية لا بد أن تأخذ المبادرة لتطرح موضوع تفرغ الطلاب من وجهة نظرها هي . فهو تكملة لمسألة الفصل في سبيل تأمين عمل للخريجين . بحيث تحدد المهبة الأساسية بفتح أبواب الجامعة أمام الطلاب من أبناء الفئات الفقيرة . والحل الأساسي لموضوع الخريجين بوجهة أخرى للاقتصاد اللبناني تتناول الساعة والزراعة يأتي هل المشكلة الجزئية المطروحة حاليا في سياستها .

لقد استغفلت الدولة من تجربة العام الماضي على جميع الأصعدة ، يعني أن تستعيد الحركة الطلابية من تجاربها .

من زمان ، عندما جرت محاولة لفرض امتحان باللغة الأجنبية ، أحال ادمون تميم صيد الحقوق سابقا ، ورئيس الجامعة حاليا ، الطلاب الذين سريسون إلى كلية الآداب ، ووزير التربية يعيل الطلاب غير القادرين على التفرغ إلى « الدراسة بالمراسلة » . لكن تميم ، لما جوبه تعلم ، فتراجع . بقي أن يتعلم الوزير ، وهذه المسألة لن تكون هنا بالمراسلة . — هل يفهم « الماوعون » الصانون ذلك ؟ وهنا تكفي بالإشارة إلى أن الوزراء ورئيسهم قد درجوا على مقاتلة كل التحركات « بالالقوة الصلبة » .



# الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ - ١٩٤٦

نقوم « الحرية » هنا بعرض  
مفصل لكتساب حاك كولان :  
« الحركة النقابية في لبنان »  
من ١٩١٩ حتى ١٩٤٦ (١)  
على حلقات . وهي إذ تتيسر  
الى القيمة الزائفة للكتاب في  
حيث كونه يؤرخ بدقة للطبقة  
العاملة خلال مرحلة متميزة  
وغنية من نموها ونضالاتها  
( أيام الانتداب الفرنسي )  
باحثا القضايا السياسية  
والمطلبية التي أثارها والمتساك  
تطور وضع اجتماعي واقتصادي  
درس بوضوح وتفصيل ، تقدمه  
على أنه تعريف علمي بترات  
نضال الطبقة العاملة اللبنانية  
العاملة اللبنانية في الجانب  
النقابي منه خاصة .

« الحرية »

تهديد :

تظهر في تاريخ المشرق علاقة وثيقة بين  
الانتماء الطائفي والوقت السياسي . ويبدو  
أي اتفاق أو انسجام كان يتم التوصل اليه  
بين الطوائف المختلفة كان ، رغم حسن  
مظاهره ، ولكنه حل مؤقت يجهد تناقضاتها .  
غير أن حلا آخر وفعليا لهذه التناقضات عرفته  
الطوائف كحصول نزاعات أخرى جسامية  
توترت الى علاقات الإنتاج بين الرأسمال  
والعمل . وكانت حركة التحرر الوطني في  
علاقة مباشرة بنظر نشاط طبقى لم تكن  
الحركة النقابية غريبة عنه .. فقد ارتبط  
النشاط الحزبي بملامة وطيدة مع الحزب  
الشيعي القاتل . وقد انقسم الاتحاد  
النقابي العام بعد انزاعه للشرعية بناء  
لنزاعات ايديولوجية في الحقبة .

وفي الحين الذي فجرت فيه المقاومة  
الفلسطينية التناقضات الداخلية كانت  
لك التي تستند الى اسمى طبقة هي الأكثر  
هدة .

مقدمة :

سوف ندرس الحركة النقابية خلال فترة  
الانتداب الفرنسي ، وذلك في إطار راسمالية  
صناعية حيث العمل النقابي يتطور في البلاد  
المستعمرة ( بالفتح ) بوتيرة أضف من تلك  
التي تعرفها البلدان المستعمرة ( بالكسر ) .  
وقد لعب الشيوعيون دورا هاما في الحركة  
النقابية ، ولا بد من تتبع للمراحل التاريخية  
التي مرت بها هذه الحركة لتفهم الوضع  
الحالي للنقابات اليوم .

انقسم الاول :

المطلقات .

● الفصل الاول : وضع المجتمع اللبناني  
عشية الانتداب .

١ - اتجاهات التطور الاقتصادي :  
مناطق مغلقة ( بشكل الجبل حاجزا لها ) وبين  
مناطق مفتحة ( سهول ) .  
٢ - الزراعة : كثيرة التوسع من حيث  
المحاصيل والإنتاج ، مما ولد تمارضا بين مناطق  
غنية في الساحل والجبل ومناطق فقيرة في  
السهول من حيث نوعية الترومات . بالإضافة  
الى تمارض آخر بين هذه المناطق من حيث  
نسبة الأراضي الصالحة للزراعة .

٣ - المدن : يلاحظ تمارض بين تركز  
سكاني وفي في الجبال ومدني في السهول .  
٤ - دورات التبادل والنقل : تتحول  
الفاصل الزراعي الى فاصل للتجارة وبرز  
الأسواق والمحطات كمراكز تبادل وسيطة .  
٥ - الحرف والصناعة : تخصصت  
عائلات بعينها في القرى الكبرى بحرف معينة  
( آل مهاجر في بيت شباب ، في التجارة .. )  
دون أن تقطع صلاتها بالأرض . هذه الصلة  
كانت مفقودة تماما بالنسبة للمختصين في  
صناعة جلود الإحصنة وأدوات الاختصاص  
( العدة ) في الحن الصغيرة ، وبالنسبة  
للتجار .. واستمر الصريون في الحن كمنجدين  
وتجار وبائعين متجولين وكانت الانتاجات  
المختلفة حصيلة عمل منزلي أو محترفات  
صغيرة يقوم به النساء والأطفال بصورة خاصة .  
وكان التقسيم المهني في المدن يتم على  
أساس الأحياء والنشاط المهني يتوسع  
ضمن الجبوعة الحينية العربية ( الآتية )  
ومن النشاطات السائدة : الزبوت ، النسيج ،  
وخياط الحور ، السجائر والتبغ .. ويصعب  
علينا فصل الإنتاج الصناعي من المخط  
( مختلط مع التجارة ) وكانت مراكز الإنتاج  
الاولى المفضلة في الجبل . وكانت الآلات  
تشغل حيزا ضئيلا في الصناعة . أما  
الصناعات الكبرى فكانت اجنبية .

٦ - المبادلات مع الخارج ، النقل الحديث .

الزراعة :

كان تحديث الطرق يتم بواسطة شركات  
اجنبية تحصل على أدونات عثمانية . وكانت  
سوريا تصد من الوانء اللبنانية انتاجا  
مضعا ثم أكثر فاكتر انتاجا عاما ونصف  
مصنع ، وكانت تستورد بتيمة مضاعفة  
للصدير ( فحم ، وصباغة .. ) وكانت  
التجارة تشغل قسما كبيرا من السكان في  
تحصيل البضائع وتوزيعها ، في الرما ، في  
المسك الحديدية .. انما خاصة في الوساطة  
التجارية .

كانت عقود العمل شفوية . وكان قسم من  
الاجر يحجز للتأكد من حضور العمال في  
الوقت المحدد . لم يكن هناك توظيف لحواث  
العمل أو الافلاخ كان يتم العمل يوما كاملا  
وفي أبنية غير صحيحة ولم تكن هناك اجازات  
للساء العائلات أو حدود لسن الأطفال ،

٢ - شروط وتشريع العمل - التنظيمات  
الجهية .

هذا في الحين الذي اتجهت الدنية نحو  
التوطين : حاجات اوروبية ، شركات اجنبية ،  
مطابع ، سياحة ..

٧ - المناطق الاقتصادية والمبادرة :  
تحلقت حول المدن مناطق زراعية كانت

أما النزاعات فكانت تفل عن طريق المختار  
أو ممثل القبيلة أو رجل الدين أو رؤساء  
الجهة ( رئيس أو شيخ ) .

وإن لم تكن هناك قبل الحرب الاولى اي  
نقابة فإن جمعيات قد ظهرت في مهن غير معرصة  
للتنافس . وتطلب مياومين . الجمعية  
الموحدة قبل الحرب كانت جمعية عمال  
الخياط مع ارباب عملهم .

● الفصل الثاني : احتلال الحلفاء  
والانتداب الفرنسي .

١ - الأسباب : كانت الأسباب اقتصادية  
ومحورها مصر . وقد أثار الضع البليشي  
للمخططات القيصريّة السرية انفعالا وطنيا  
خاصة في مصر ، وشدد من المقاومة العربية .  
أما فرنسا فقد اعتمدت على التجار اللبنانيين  
والسوريين ، وعلى رجال الدين ، لتحمي  
سيطرتها .

ب - مجالات المبادرة المحلية في إطار  
الانتداب :

نظم في مؤتمر مرسيليا خط التصرب الفرنسي  
الى المنطقة :  
وبدأت عملية تدمير بيروت لتقوم بدورها  
الموسمي بين أوروبا وسوريا وشق طرق  
هواصلات مختلفة واقامة معارض وغرف  
تجارة لإيجاد سوق للتاجج والراسميسل  
الفرنسية .

وفي الدال كانت تتفاقم أزمة قوامها المجاعة  
والهطالة وارتفاع الأسعار وجود الصناعة  
والنجزرة ..

بعد الحرب نشط تجار اغنياء لدفع الاقتصاد  
لبناني ولم يهتموا بغير التجارة والفرانزيت  
والالزامات العامة . وقد حد الانتداب  
الفرنسي من المبادرة السياسية المحلية وقد  
سمح هذا الوضع للموارة المدعومين من  
التجار والارمن بالخاطبة بالحدود الحالية  
للبلاد بينما كان طابع الحركة الوطنية  
سورية .

لم يطبق أي مبدأ أو اتفاق « نظمية  
العمل العالمي » في البلدان تحت الانتداب  
الفرنسي . وسنة ١٩٢١ ظهر « حزب العمل »  
كأول اتحاد عمالي عام .

انقسم الثاني :

من التجارب الاولى الى التكون والشرعية  
العملية .

● الفصل الاول : من حزب العمل الى  
النقابة العمالية ( ١٩١٩ - ١٩٢٦ ) :

١ - حزب العمل : في اول ايار ١٩٢١  
أسس « حزب العمال العام في لبنان الكبير »  
محل اتحاد العمال الذي أسس ١٩١٩ .

الذي كان خاضعا للانتداب . وكانت اهدافه  
الاساسية تحسين الاوضاع المعيشية للعمال  
بواسطة التعاون بين العمال وأرباب العمل  
وبين الحزب والحكومة . كانت لجنته التنفيذية  
مؤلفة من محامين وجهاء .. بسبب النظام  
الانتخابي التمييز ( ه ليرات انتداب عضو

الحزب . ١٥ ليرة انتداب عضو اللجنة ) .  
كانت « العمال » مجلة الحزب يملكها سجيح  
الاسمر الذي كان يرثى تحريرها وينتمي  
الى اللجنة التأسيسية لنقابة المطابع .

لقد كان هذا الحزب مجرد حزب انتخابي  
لم يستطع أن يتركز بطبقة جيدة أو أن  
يقود نضالات العمال . إذ أن الإضراب الوحيد  
والفائل الذي جرى قبل الحرب تم قبل  
ظهور هذا الحزب عام ١٩٢٠ ورغم أن الحزب  
لم يلق أي اضطهاد من قبل الانتداب أو أية  
منافسة فاته انهار بفعل تناقضاته الداخلية  
بعد أن تركه العديد من الجمعيات المنتسبة  
اليه .

ب - ردت الفعل ضد حزب العمل :

كانت أكثر ردود الفعل التي ظهرت  
مزايادات ديماغوجية .

١ - القبار الشيعي : ظهر سنة  
١٩٢٢ في زحلة عبر جريدة « الصحافي الثالث  
صحيفة العمال والرؤساء » . وكانت لسان  
حال اتجاه انساني ورونيطي يطلع نحو  
الاشتراكية ويرفع المطلب دون أن يطرح  
مشكلة الحزب والسلطة . ويمكن تلخيص  
برنامجه بالنشعارات التالية : الأسبوع  
الانكليزي . قسم من الإنتاج للعمال . التقاعد  
والقأمين .

٢ - نقابة عمال زحلة : عام ١٩٢٢ أسسها  
رشيد سويد وكانت جريدتها « زحلة الفتاة » .  
وكان الطابع العام لعمل النقابة هو الطابع  
التقني وكانت ترفع شعارات الحرية والأخوة  
المسيحية - الاسلامية والعروبة ..

٣ - محصلة هذه التجارب :  
كانت كلمة « عامل » تستعمل بالمعنى  
الواسع . وكان يفهم تناقض المصالح على  
انه تناقض بين فئراء اغنياء . وكانت الحركة  
النقابية « حركة شرعية » كانت في الاساس  
اصلاحية « ولم تتعرض للانتداب . وكانت  
تتابع تقاليد المؤسسات الدينية في العقود  
التي تقترحها بين العمال وأرباب العمل .

ورغم ما فتحته الحركة النقابية هذه على  
المستوى النقابي للوعي العمالي لا يمكننا  
الحديث بعد عن تنظيم نقابي مستقل .  
ج - المحاولات الاولى للتنظيم المستقل :

١ - نقابة عمال التبغ في بكيا : عام  
١٩٢٤ رخصت السلطات القنحية واللبنانية  
للقابة العامة لعمال الخان في لبنان التي  
أسسها عامل لبناني يدعى فؤاد شمالي  
كان قد طرد من مصر لاجلهم بالقيام بنشاط  
بولشي وتعتبر هذه النقابة المحاولة الاولى  
لتنظيم العمالي المستقل .

٢ - الاممية الشيوعية وحزب الشعب :  
عام ١٩٢١ ولدت الاممية القنابية الحمراء  
المتفرقة من الاممية الشيوعية ( الكومنترن )  
واطلقت في عام ١٩٢٤ نداء الى العمال العرب  
للاتنظيم في نقابات . وقد لاقى الحزب الشيوعي  
المسلميني مصاعب في بناء نقابات مستقلة  
مقابل النقابات الصهيونية القائمة والقنحية  
الى الاتحاد القنابي العالمي .

أما حزب الشعب اللبناني فقد ولد بعد

اجتماعات قام بها جوزيف برجي بمعون الاممية  
الشيوعية مع يوسف بريك والعديد من المثقفين  
اللبنانيين . هذا الحزب هو نواة الحزب  
الشيوعي اللبناني . ولقد حاول الحصول  
على الشرعية برسالة بعث بها الى الحاكم  
حيث استعرض فيها افكار الليبرالية  
للسنوات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ وبدأ أنه يكملها .  
٢ - اول ايار ١٩٢٥ . دعا الحزب في  
الصحافة الى الاضراب في اول ايار والى  
التظاهرات من أجل :

٨ ساعات عمل و ٨ ساعات راحة  
ودراسة و ٨ ساعات نوم . مشيرا الى  
وضع اليد العاملة المؤاني لذلك ( اشتداد  
المطلب عليها ) .

الحد الأدنى للأجور .

نظام لحماية العمال .

حالات طوارئ العمل والكهولة .

منع العمل في الليل .

تعميم المرسوم الذي أصدرته لجنة  
الأجور .

القيام بشايع اقتصادية .

٤ - جريدة الانسانية : أسسها الحزب  
سنة ١٩٢٥ . وحفلت الجريدة بالجدالات ضد  
حزب العمل وعمله النقابي كما عبرت عن  
نفرة حزب الشعب للنقابة من خلال فضحا  
للوقى النقابية المنتسبة على بعضها وفضح  
تواجد أكثر من نقابة واحدة لنفس المهنة

( البناء والتجارين والخياطين ) وتواجد  
أرباب العمل والعمال المشترك في نقابة واحدة  
وطابع النشاط الفيري المسيطر على نشاط  
النقابات . ولقد كانت الجريدة بنفصنة  
على الحركة العمالية غير اللبنانية ( عربية  
وعاليا ) غير أنها عطلت وهي في عددها  
السابع . ونشأت لجنة مختصة بالنضال ضد  
اليطالة في الجبل .

٥ - نحو تأسيس لجنة التنظيم النقابي :  
شكل اندماج شبيبة سبارتكوس وهي مجموعة  
أرمينية بحزب الشعب توسعا لنفوة الشيوعية  
وقد أرسلت الاممية الشيوعية ( تيسير ) مندوبا  
عنها ليشترك في اول لجنة مركزية تالتت  
هكذا أصبح العمل النقابي جزءا من عمل  
حزب الشعب ولم يعد كما كان في البدايات  
يشكل محور عمله . وقد اعلنت المسورة  
السورية المطلقة من جبل الدروز المكانة  
الاولى بالنسبة للحزب وفي ٢٠ تموز ١٩٢٥  
يقوم الحزب بظواهرات في وسط بيروت في  
سبيل الحد من تسلط مالكي البيوت الشترن  
فيها الاف المستأجرين وسقط فيها العديد من  
القتلى والجرحى . فاصدر بياناً قارن فيه  
بين العدوانية ضد الجماهير وقمع الثورة  
الدريزية ووجه نداء لساندة الثورة والنضال  
ضد الامبريالية ، وقصد فرغ الحزب بعض  
أعضائه كالتالي تنظيم نقابي متقدم لكن  
الشرطة قبضت على كبار القادة في كانون  
الاول ١٩٢٦ .

٦ - بعض النتائج :

١ - ان السنوات الاولى للانتداب كانت  
سنوات التخطيط والتجارب الاولى .

٢ - التميز بين النقابة والحزب لم يكن  
واضعا .

١ - النقاش والتجارب الجديدة محصورة في  
المناطق الأكثر تطورا : بيروت ، زحلة ..  
٢ - لم يزل العامل اسير الانتماء الطائفي .  
٣ - جرت محاولات خارج بيروت ( كجولة  
الاضراب التي قام بها عمال الدباغة في  
مشغرة على اثر قراعتهم معلومات عن اضراب  
عمال سكة الحديد لكن الاضراب فشل بعد  
محاوله اغتيال رجل مسيحي فكسر الاضراب  
ونادى ارباب العمل بالنضال الطائفي ) .

● الفصل الثاني : الاطار السياسي  
والاقتصادي والاجتماعي للنضالات المطلية  
١٩٢٦ - ١٩٢٢ . تتميز هذه الفترة بجهود  
الانتداب للاحتفاظ بوصايفه وبجهود البرجوازية  
كما يلي : كانت الأجور تدفع عينا في معامل  
النسيج من الزرمة الماعية ضد الحركة  
الاجتماعية .

١ - الاطار السياسي : ان الانخفاضات  
المسورية دفعت القنبد نحو استرجاع وضع  
مستقل شكليا للبنان بصيغة جمهورية مما يتيح  
له استمرار اندبائه على البلاد . كما أن الحركة  
الوطنية اللبنانية بالإضافة الى تصليب النضالات  
في فلسطين ادت بالتمدد الى القيام باصلاحت  
دستورية في سبيل مركزية سلطته بيد رئيس  
الجمهورية وكبار المؤيدين على حسابسلطة  
مجلس النواب والحكومة .

ب - الاطار الاقتصادي : تركزت  
الشركات الفرنسية في التجارة والبنوك واتجهت  
الصناعات اليدوية والحرف نحو الانحطاط  
وكانت الصناعة تقدم ببطء وكان يجري توظيف  
الراسمال اللبناني في التجارة والفرانزيت ،  
المهنيين الذين احتفظ بهم للبنان في المنطقة ،  
مما أدى الى تحسين الرقما والطرقات ووسائل  
النقل .. وقد كانت فرنسا من أول مولسي  
المشرق سنة ١٩٢٥ وكانت التصديرات الى  
فرنسا ذات أهمية في إطار انخفاض الاقتصاد  
لبناني لبنية التبادل الكولونيالية أي تصدير  
المواد الخام واستيراد المواد الصنة . وقد  
هدمت المستوردات الصناعة اليدوية المحلية  
والسورية للفرقة .

وكانت الكتنة ضمنية والتوطين محدودا وبدأ  
التجهيز الكهربائي بطفرة من التطور  
وباستثناء طرابلس ( بسبب انابيب النفط )  
ركبت أعمال مراعى المناطق في صيدا وصور  
خاسرة بذلك علاقتها داخل البلاد . وكان  
التسليف الزراعي في الريف يستعمل في  
سبيل اهداف سياسية .

وقد ظهرت الآلات الزراعية المعفاة من  
ضريبة الجمر في عكا وصيدا وصور . وكانت  
الزراعة أول قطاع تار بالآزمة المعافية  
التي حالت حتى دون استفادة لبنان من  
عودة المخرجين فوظفت الرسائل الطاللة في  
قطاع البناء .

١ - انتماء جميع الاجنابات المعافية  
وصدر عام ١٩٢٢ مرسوم بملامقة المظنات  
واصحاب الامكة التي تجري فيها الاجتماعات  
المعونة .

لقد كان لبنان متخفا بالنسبة لجيرانه في  
موضوع تشريع العمل .

وقد ظهر تيار اصلاحي من مثقي البرجوازية  
اللبنانية مطالبا بشريع العمل وتنظيماته .  
تطورت الحركة النقابية رغم جيب  
الضغوط التي واجهتها ، واستطاعت أن  
تقرض الاجتماع الاستثنائي للمجلس النيابي  
لائقار قانون عقود العمل .

الانكليزية ، في نفس الوقت الذي انخفضت  
فيه أسعار الانتاجات الزراعية ولم تجد مصانع  
السجائر اسواق تصريف لانتاجها فتهدهور  
الإنتاج الوطني .

ج - وضع العمل : تميز تشغيل اليد  
العاملة باللااستقرار واتجهت المصانع  
بصورة متزايدة نحو التدهور بعد سفنة  
١٩٢٠ . فقط المطباعة والمطاط الفندقي  
والنقليات عرفت تزايدا في الطلب على اليد  
العاملة . لذا بقي عدد العمال في لبنان على  
حاله لكن وضع العمل ازداد سوءا لسببين :  
هجرة أرمينية وفلاحية من ناحية وقلة عدد  
العمال الاختصاصيين وأغلبية العمال الاميين  
من ناحية أخرى . أما اوضاع الأجور . فكانت  
كما يلي : كانت الأجور تدفع عينا في معامل  
الزبوت وكان أكثرية العمال يقبضون يوميا  
والقلية منهم يقبضون بالمطابقة كعمال  
التنيل والحديد والصابون . أما القبض  
الاسبوعي فقد بدأ يسود تدريجيا . أما قيمة  
الأجور فكانت غير ثابتة وقد انخفضت  
قيمة العملة بين ١٩١٤ و ١٩٢٨ بنسبة ٥٠  
بالمائة وفي عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ انخفض غلاء  
المعيشة بين ١٠ و ٣٠ بالمائة فأغلبه انخفض  
في الأجور ١٩٣١ - ١٩٢٢ بتراوح بين  
٢٠ - ٥٠ بالمائة وخفضت الدولة بين  
١٩٣٠ - ١٩٣١ ٢٠ بالمائة من ماضنات  
الموظفين وكانت أكثر الأجور ارتفاعا تدفع في  
صناعات الخشب والمطابع والحلويات . وكان  
معدل عمل العامل ١٠ ساعات في النهار وفي  
بعض الليانات ومانيقورات الدخان كان  
العمال يصل ٨ ساعات في النهار . وكان  
مأجورو قطن التجارة والبنوك هم الأكثر  
عددا والأكثر يسرا في الاجر .

د - تشريع العمل والجمعيات : في ١١ ايار  
عام ١٩٢٥ طالب حزب الشعب اصدار تشريع  
عمالي غير أن هذا التشريع لم يصدر نتيجة  
معارضة القنبد والبرجوازية اللبنانية .  
ونتيجة الضغط العمالي وعدت السلطات  
باعداد تشريع ينظم عمل النساء والاولاد في  
مشاغل السجاد . غير أن السلطة لم تنفذ  
الوعد . ثم وعد القنبد بدراسة شروط العمل  
وقام بها فعلا بين ١٩٢٧ - ١٩٣٠ . وقد  
لاحظت الدراسة أن الجمعيات تفجرت وتحوالت  
الى نقابات فحد القنبد من حرية الجمعيات  
باصداره قرارا غامضا يسبل له عملية  
تخطيطها .

وفي ١٩٣٠ كان كل من يقوم بنشاط سوري  
يحكم بالاشغال الشاقة .

١ - انتماء جميع الاجنابات المعافية  
وصدر عام ١٩٢٢ مرسوم بملامقة المظنات  
واصحاب الامكة التي تجري فيها الاجتماعات  
المعونة .

لقد كان لبنان متخفا بالنسبة لجيرانه في  
موضوع تشريع العمل .

وقد ظهر تيار اصلاحي من مثقي البرجوازية  
اللبنانية مطالبا بشريع العمل وتنظيماته .  
تطورت الحركة النقابية رغم جيب  
الضغوط التي واجهتها ، واستطاعت أن  
تقرض الاجتماع الاستثنائي للمجلس النيابي  
لائقار قانون عقود العمل .

١ - انتماء جميع الاجنابات المعافية  
وصدر عام ١٩٢٢ مرسوم بملامقة المظنات  
واصحاب الامكة التي تجري فيها الاجتماعات  
المعونة .

لقد كان لبنان متخفا بالنسبة لجيرانه في  
موضوع تشريع العمل .

وقد ظهر تيار اصلاحي من مثقي البرجوازية  
اللبنانية مطالبا بشريع العمل وتنظيماته .  
تطورت الحركة النقابية رغم جيب  
الضغوط التي واجهتها ، واستطاعت أن  
تقرض الاجتماع الاستثنائي للمجلس النيابي  
لائقار قانون عقود العمل .



ب - مسألة تنظيم الميليشيا واعدادها

ج - المقاومة والجماهير شرق -

بقام :

في الأردن على أساس وحدة نضال الجماهير الفلسطينية والأردنية ، وذلك للوضع الخاص للقومية الفلسطينية بالعلاقة مع الأردن . غير أن وحدة النضالين ومن ينصير للجماهير الأردنية بخاصة في المستقبل ، وهذا لا يتم بأحداث فعلها في مستوى القومسي الجماهيري في المستوى الذهني غسب ، كما حاولت بعض منظمات القومية في الممارسة أن تفعل ( الجهة الشامية والجنوبية الديمقراطية ) ، بل يتم خلق الظروف المادية الجماهير . وهذه الظروف أن تخلقها الجماهير من نضاد ذاتها ، بل بتوجيه على الطليعة الثورية أن تخلقها

لا يمكن ان تقوم الثورة الفلسطينية من  
لعمليات الاستقلال التي يزرع تحت  
اتها الكامخون الفلسطينيون ، بل بالدرجة  
أولى ما لها من ضامين وطنية عامة -  
من ذلك كله لا يعني انكار وجود الطبقات  
النطاق الفلسطيني ، بل يعني فقط التأكيد  
على ما يملكه الجانب الوطني الفلسطيني من  
أجبهة الفلسطينية - الاسرائيلية من  
تعبوية على صعيد الجماهير الفلسطينية  
ذلك التأكيد على ان التحليل الاجتماعي  
بأن لا ينطلق من قسرية اجتماعية  
وذهنية لا توجد الا في أذهان البعض على  
واقع الفلسطينيين الفلسطيني ، بل  
أن ينطلق للكشف عن البنية الطبيعية  
سطينيين بالعلاقة مع المذخ الاجتماعية  
ربية ، وتحليل البنى الاجتماعية العربية  
يعمل الفلسطينيون من ضمنها بالتسقي  
القوى الثورية العربية . ويصبح التحليل

ما بعد أيلول

لا يملك الملاحظ المتتبع لجريبات الصراع بين نظام الإردني والقائمة بعد الطول إلا أن نظام التباين بين الموقفين الإردني والعربي القائمة. بينما يستمر النظام الإردني تنفيذ خطته لتصفية المقاومة واجتثاث أزماءه، تتمد الأنظمة العربية إلى الضغط على النظام الإردني، ضمن الحدود التي تسمح بها التوازن العربي، لتنع تصفية المقاومة تصفية شاملة. ويعود هذا التباين الموقفين إلى شعور الأنظمة العربية بحاجة إلى المقاومة في الفترة المراهقة بعد تبيين أن احتمالات الحل السلمي أضال، مما كان منوقعا. ولكن إذا كانت أنظمة العربية تستطيع اتخاذ هذا الموقف، المقاومة بقفها الأساسي ليست موجودة أرضها وبالتالي لا تثير لها مشاكل شارة. إلا أن النظام الإردني لا يستطيع مع ذلك الموقف ذاته إلا مجرد وجود المقاومة

العربية لا تستطيع أن تذهب في خطتها عليه إلى حدود بعيدة ، فهذه الأنظمة لها صلاحيات إبقاء النظام الإزني وبقائه شركا في المجري . وراء التوسية السياسية ، وهي كالآلة لا تستطيع فصل التوازنات العربية أن تتخذ منه موقفا حاسما فهو يستطيع استقلال لعبة التناقضات ، والجارو العربية بما يضمن عدم عرقلة كالملة ، بما يضمن أن لا تنفك الدول العريقة المتقدمة » . وفقا صلبا منه خاصة وأن هذه الدول تنتهج في المرحلة الراهنة سياسات تعاضد في المعسكر العربي الآخر وجهود الحفاظ على « وحدة الصف » العربي . غير أن هذه التوازنات وعلاقات القوة جميعا لا تسمح للنظام الإزني بالدخول فة واحدة في معركة شاملة مع المقاومة بهدف تصفيته . فنية كالملة وبضربة واحدة ، لا تدهي أن تضع كالملة الجمهورية العربية المتحدة في السبيل التوازن العربى ، والسبب ابتعاد نسبة

وليس وصول المقاومة الى دروس خاطئة  
ببر تجربة ايلول امرا مثيرة للدهشة ، ذلك  
انه عندما يقوم التاريخ بانتفاضة مغربي- قد  
نعم حتى اكرم القيادات وتقدا ولاة زمنية  
قد تطول او تقصر عن استخلاص دروس هذا  
الانتفاضة والتكيف مع الظروف الجديدة ، غير  
ان تصغير هذه المدة مزيج بفتح اسباب  
المسائل الجيها بوضوح وصراحة  
الى اوسع نطاق . وهذا فحسب ما ينبغي  
في مناقشة ما نعتقد ان استخلاص خاطيء  
دروس تجربة المقاومة .

لا شك أن الوصول إلى دروس صحفية  
من تجربة أيول (سبتمبر) يعني إلى حد بعيد  
الوصول إلى تفسير صحيح لانفجار  
الصراع. ومن هنا فإن المغلة عن حقيقة  
التناقض بين المقاومة والنظام الأرمني وعن  
الطواغيت التي أتت إلى انفجاره، والنسبي  
لعمال في هذا الكتاب، لا بد وأن تؤدي إلى  
استنتاج خاطئة لا مناس من أن تعكس نفسها  
على الممارسة، وأول هذه الاستنتاجات الخاطئة  
وتفسير مجزأة أيول على أنها نتيجة مباشرة  
"موقف" الطرف الذي أخذته القوتبة تجاه  
النظام. ومن الواضح أن استنتاجا كهذا لا  
يلبس حقيقة التناقض قبل أيول (سبتمبر)  
صواب بل ويعدده أيضا. وهذا لا يعني أن على  
القاصد أن تجنب محاكمة الشعارات والمواقف  
التي اتخذتها قبل أيول، ولكنه يعني فحسب  
أن هذه المحاكمة يجب أن تجري ضمن إطار  
التي هي في حجة



## رسالة من قاري

### حول

## السياسة الخارجية

### للصين

لا تطمح هذه الرسالة أسمى  
أن تعطي جوابا غامضا حول  
مسألة السياسة الخارجية  
الصينية . إنها تهدف فقط إلى  
المساهمة ببعض الأيضاحات  
حول تحليل السياسة الخارجية  
لصين بصورة عامة ، وحول  
موقفها من بعض القضايا  
وخاصة موقفها من أحداث  
السودان الأخيرة . ومن هنا  
ترد على بعض التاكيدات  
الوجودية في رسالة سليمان  
نسب ( الحرية العدد ٥٨٣ ) .

وهل هذا التحليل لا بد أن ينطلق من  
المعطيات الحقيقية لإدراك التحليل الماركسي  
— اللينيني . فهو لا يستطيع أن يكون مجرد  
سجـة لدمج بعض « الحينيات » ، منها إلى  
« اكتشاف » الحل بقفزة سريعة . ( لـ جـرد أن  
هذه المعطيات ظاهرة ) . في مثل هذا النوع من  
الناقضات : « موقف الصين من أحداث  
السودان الأخيرة » مثلا سهل لأن الموقف  
« موجود منذ زمن بعيد في سياسة الصين  
والشعـب لسـتـالين » :

وهكذا فإن مواقف الصين الشعبية  
صيف ١٩٧١ نـظـل هي منـذ ٢٢ عـامـا . فهي  
ليست أكثر من تكرار لموقف إيديولوجي  
وسياسي محدد : الستالينية !  
— الصين الشعبية والمالية هما ستالينيان  
لأن صين ١٩٦٠ « تشبه » الاتحاد السوفياتي  
عام ١٩١٨ .

— لأن الصين تجاهل عام ١٩٦٠ « نفس »  
التصورات التي واجهتها روسيا البوشيفية  
عام ١٩٢٨ ، فإنها لن تستطيع إلا أن تتبع  
نظورها مماثلا ، وأن تتصرف ككولة كبرى  
مهمومة بقضايا الإمبريالية بشكل أساسي.

يبقى شيء لم يفكره صاحب الرسالة .  
( وهذا وارد لديه بالطبع بشكل غير مباشر  
من خلال عبارة « الستالينية » ) : السلطة في  
الصين بد البيروقراطية ، ( لأن الصين عام  
١٩٦٠ تساوي روسيا عام ١٩١٨ ) والمالية  
ليست سوى غطاء إيديولوجي لهذه  
البيروقراطية .

هل من الضروري تبيان استحالة مثل هذه  
التاكيدات ، التي تليق بدماغ فاشل من نظرات  
عامة على التروتسكية التي لا تم بالواقف  
والنـجـار بـدقـة .

— التأكيد على قيادة الطبقة العاملة ،  
وحزبها الطبيعي ، لمرحلة الثورة الوطنية —  
الديمقراطية .  
— التأكيد على الاستقلال السياسي  
والإيديولوجي والتطبيقي للطبقة العاملة ،

بالنسبة لبلاتي القوى السياسية المتحالفة في  
هذه المرحلة .

— التأكيد على ضرورة الكفاح المسلح ،  
للقضاء على الجهاز العسكري الذي يحمي  
سلطة البرجوازية المتحالفة مع الإمبريالية ،  
ولقطع الطريق على أية ردة مضادة للثورة .  
باختصار : تبني الحرب الشعبية والأعداد لها  
اعتمادا على كل القوى الثورية حليفة  
البروليتاريا ( الفلاحين الفقراء ) لتحقيق الثورة  
الوطنية الديمقراطية .

— التأكيد على مبدأ « الاعتماد على القوى  
الذاتية » أي إعطاء الأولوية للعمل السياسي  
والإيديولوجي والتطبيقي بين الجماهير .  
الحزب الثوري يعمل بناء على تحليل دقيق  
للبلد الذي يعيش فيه ، وهو يركز على  
العمل بين الجماهير ، وليس بالدرجة الأولى  
على الدعم الخارجي للبلدان الصديقة  
والحليفة ، أو على اعتماد السياسة  
الخارجية للبلد المحمية .

يضاف إلى هذه النقاط الأساسية في التجربة  
الصينية ما قدمته الثورة الثقافية من تحويل  
عميق في علاقات الإنتاج ، ومن تصفية للقواعد  
المادية والإيديولوجية للتحريفية والبيروقراطية ،  
وهذا ما أحدثت عن تلقى الصين والستالينية  
بعد الثورة الثقافية لا يمكن أن يخرج إلا عن  
محاولة إثارة الفوضى السياسي .

أما بالنسبة لخط التعاضد الإسلامي بين  
البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ،  
الذي يدعو إليه الصينيون ، فإنه يركز على  
علاقة أساسية ، هي علاقة الدم المتبادل  
الصينيين منذ ثلاث سنوات « فالعائش الإسلامي  
بين سياسة التعاضد الإسلامي ( للبلدان  
الاشتراكية ) وبين الفصل الثوري للشعوب  
ضد الإمبريالية وحلفائها . فالعائش الإسلامي  
يخدم تنمية قدرات البلاد الاشتراكية ، ويخفف  
من حدة السياسة العدوانية والفساد  
الإمبريالية — سياسة متداخلة بطبيعتها —  
وهو يعتمد على شريحة قوى البلاد  
الاشتراكية ، وعلى الاستفادة من تناقضات  
المعسكر الإمبريالي . ولكنه يركز أيضا على  
نضال الشعوب المتهورة ضد الإمبريالية في  
سبيل تحريرها الوطني ، وعلى فصل البروليتاريا  
وكل العمال في البلاد الرأسمالية بصورة  
عامة .

لكن الإمبريالية لا يمكنها « القول » بسياسة  
التعاضد مع الأنظمة الاشتراكية إلا إذا كانت  
مضطرة لذلك . وهنا فالحل السوفياتي عام  
١٩٢٠ واضح . لينين كان يقول : ( الأتوسر  
التاسع للسوفيات ) « يجب أن نتذكر دائما أننا  
على قيد شعرة من كل أنواع الفزوة » .

فالفصل الثوري للشعوب ضد الإمبريالية  
يعتقد بصورة أساسية لضعفها وهو بذلك  
ينشط عمل البلاد الاشتراكية لصالح التعاضد  
المسلمي بين البلاد ذات الأنظمة المختلفة .  
فالمسألة الخارجية للصين تركز إذن على  
بطل الوجه المعارض للحزب الستاليني ، من  
كل العوامل الوجودية : قسوة البلاد  
الاشتراكية . — بشكل أساسي قوتها —  
الذاتية ، وديناميتها للنضال الثوري في البلدان  
تدخل كعنصر أساسي . — والفصل الثوري  
للشعوب ضد الإمبريالية ، ولبروليتاريا ضد  
البرجوازية بصورة عامة ، والتناقضات داخل  
المعسكر الإمبريالي ... أي أن هذه السياسة  
تتأصل في التحليل للتناقضات على الصعيد العالمي ،  
يشير إلى خصائص كل تناقض : الرئيسي ،  
الثانوي وطبيعة العنصر الأساسي — ويقع  
هذه التناقضات وعناصرها في المكان المناسب ،  
ضمن تحليل الموقف العالمي بشكل دقيق .

#### خط الصين والخط التحريفي

أن خط السياسة الخارجية هذا يتناقض مع

الخط التحريفي للاتحاد السوفياتي في نقطتين  
أساسيتين :

١ — أنها لا تفرض أولوياتها في السياسة  
الخارجية ، وبالطبع ، تعاضد المسلمين  
مع البلدان ذات الأنظمة المختلفة ، كخط عام  
للحزب البروليتارية والقوى الثورية ، داخل  
البلاد التي تعمل فيها . أن فرض مثل هذا  
الخط العام على الأحزاب الشيوعية البعيدة  
عن السلطة ، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تكييها  
أمام العدوان الإمبريالي وتحرك الرجعية .  
فعمل البلاد الاشتراكية من أجل سياسة  
التعاضد السلمي ودعم ثورات الشعوب هما  
شيئان مختلفان كل الاختلاف . فالتمسك  
الثوري للشعوب ، وسياسة الصين الخارجية ،  
ليسا في علاقة تيمية الواحد للآخر ، كما هي  
الحال في الأحزاب « الشيوعية » التحريفية ،  
التي عليها أن تلقى وتوفى خطها لقطعات  
السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي —  
والإظمة في المنطقة العربية كثيرة . — بالنسبة  
للصين هذه العلاقة تنفذ شكل « الجبهة  
الثورية » حيث تحتفظ كل قوة باستقلالها  
السياسي والاستراتيجي ، وتعتمد بالدرجة  
الأولى على قواها الذاتية ، أذنة يعتمد  
الاعتماد مكانها في لمعة التناقضات المحلية  
والطبيعية . فخالي الخطوط الثورية يتقلب على  
المخالفات الناتجة من التباين المفاوئ للقوى  
الثورية . وهو لا بد أن يركز على الدقة  
الأيديولوجية للماركسية — اللينينية نظرية  
الحركة الشيوعية العالمية ، وبأنه الجنح  
الشيوعي . وعلى وجود العدو المشترك :  
الإمبريالية والرجعية العالمية — وقد أصاف  
الصينيين منذ ثلاث سنوات « فالعائش الإسلامي  
الاشتراكية » السوفياتية . ودروسة العلاقات  
بين بكين ، هانوي وبوينغ — وينغ وبين  
الجبهات الثورية الثلاث ( الصين ، الجيوبية ،  
كوبوديا والملايوس ) في الشرق الأقصى ، وخاصة  
في هذه المرحلة بالنسبة للمنطقة ، لا بد أن  
توضع لنا بشكل أفضل مسألة « الجبهة  
الثورية » القائمة على أساس اللمعية  
البروليتارية ، كما تحددها الصين .

٢ — أما النقطة الثانية في الخلاف بين  
خطي السياسة الخارجية فتتبلل في أن الاتحاد  
السوفياتي ينهم « نضاله » ضد الإمبريالية  
الأميكية كدور خاضع للتعتيدات الاقتصادية  
بين النظامين ، أي بين البلدين . أما الخط  
الصيني فيعطي الأولوية للنضال السياسي  
والإيديولوجي . فاعطاء الفهم الاقتصادي مكان  
الهيمنة ، يربط بالتصادمية التحريفية السوفياتية  
وبالموقف السياسي — الاجتماعي داخل  
الاتحاد السوفياتي .

#### الموقف من السودان

يبو أنه من الممكن تفسير الموقف الصيني  
من السودان ، انطلاقا من هذه الاعتبارات  
العامية ، ومن متطلبات السياسة الخارجية  
الصينية وخاصة تحركها الديبلوماسية في سبيل  
نقلها المقل إلى الامم المتحدة ومجلس الأمن ،  
وضمن إطار صراعها مع الاتحاد السوفياتي  
نكسب موقعه .

الا أن عددا من الوقائع تقف ضد هذا  
التفسير من جانبنا . وبالدرجة الأولى  
خصائص القرب ١٩ نسوز ، أي وجود  
الحزب الشيوعي السوداني في طبيعة القوى  
الثورية لمرحلة هاشم المطا . وقد بينست  
« الحقبة » الاتاق التي كان يملكها الحركة ،  
لو نجحت ، أن تضعها سواء على الصعيد  
الاجتماعي السوداني ، أو على صعيد النقطة  
العربية ( قلب التوازن الرجمي الحالي ) فإن  
تغيير مثل هذا التوازن يمكن أن يتسبب  
قائمة جبة للقوى الثورية ، والصين من بينها ،  
لأن هذا التوازن الرجمي يعكس وبغذي

« التوازن » الأميركي — السوفياتي في  
النقطة .

ثم أن وجود الحزب الشيوعي السوداني ،  
كان ضمانا لتطور الحركة باتجاه تقدمي .  
فالشجاعة السياسية والمضي الإيديولوجي  
للحزب السوداني ولسكرتيره العام ، بالرغم  
من بعض التناقي مع بعض المفاهيم التحريفية ،  
بالإضافة إلى ميزة الحزب كحزب جماهيري يجد  
جذوره العميقة في الواقع الاجتماعي والسياسي  
في البلاد . كل ذلك كان يعطي الحزب الشيوعي  
السوداني الطاقة على ممارسة الخط الثوري  
الذي نادى به الملاوية .

هل يمكن أن الصين تجاهلت كل هذه  
الوقائع الإيجابية ، وأبقت حركة التحريفي  
المضادة حتى ولو كان هذا التناقي بالصبغة  
عنه : بأن الرجعية السودانية تستضفه أكثر مما  
هو — فيسبل تحركها الديبلوماسي وكسبواق  
الاتحاد السوفياتي ؟ أن الناليد الصيني لحركة  
الديمري المضادة ، لا يمكن أن يقارن بدعمها  
— الصادات أيضا — للحكومة المركزية في  
الباكستان ، ضد حركة مجيب عبد الرحمن .  
وللحكومة السيلانية ضد الانتفاضة الداخلية :  
هذان الدعمان كنا يرتكزان على تحليل  
للتناقضات داخل المعسكر الإمبريالي ، لا يريد  
قطع العلاقات بين الصين وهذين البلدين  
الواقعيين على الحدود الهندية ، في سبيل  
حركات تنسم يقاب الطبيعة البروليتارية  
القادرة على قيادتها .

يبو أن الصراع الصيني — السوفياتي هو  
في أساس الموقف الصيني السلمي . فالعلاقات  
الوثيقة لحزب عبد الخالق محبوب مع  
موسكو ، ووجوده الدائم في اجتماعات الأحزاب  
الشيوعية المالية موسكو .

والهجوم الموجه من قبل محبوب ضد  
الحزب الشيوعي الصيني بمناسبة هذه  
اجتماعات ، لها الأثر الأكبر في ما وصل إليه  
الموقف الصيني . إذا كانت هذه هي الحالة  
فلا بد من الأخذ بالخصيان صلبة في المواقف  
الصينية بما يخص الصراع الصيني —  
السوفياتي ، وانكسارات ذلك على الأحزاب  
والحركات الشيوعية في الخارج — العلاقات  
الصينية — الكوبية عام ١٩٦٦ — ٦٧ قبل  
النحول السوفياتي للتوبيين عام ١٩٦٨ تشكل  
مثلا آخر . . .

وهكذا فإن الموقف الصيني يتخفف تجاه  
الحزب الشيوعي السوداني ، كان لا يرى  
المخوف الماركسي — اللينيني في العلاقات التي  
استعمت فيها بعض المفاهيم ذات الصبغة  
التحريفية ، ولا الفطور الثوري الأكيد  
لممارسة الحزب تحت قفظة ومواقف تحريفية  
أحيانا . أن الموقف الصيني هذا يشكل خطا  
سياسيا فادحا . فمن واجب الثوريين « أن  
يعزوا بوضوح بين الحقيقي والزيف » ( ماو :  
« حول الحل الصحيح » ... ) . ومن هذا  
البدأ بالبات لا بد من إدانة الموقف الصيني  
تجاه الجازر التي ارتكبت ضد أحد أكبر  
الأحزاب الشيوعية العربية . ولكن اعتبار  
هذا الخطا بمثابة تناقض رئيسي بين اليسار  
الثوري العربي والصين ، ومعالجة هذا الخطا  
تكتافى بيننا وبين أعدائنا لا يمكن أن يشير  
إلا إلى « انتهازية يسارية » — وهذا هو  
شان الانتهازية البيئية .

مقابل الموقف الصيني الخاطيء ماذا كان  
موقف الاتحاد السوفياتي من الردة المضادة  
في السودان ؟ ماذا كان موقفه وموقف الأحزاب  
« الشيوعية » العربية أمام مجازر السودان  
ضد أحد أقوى الأحزاب الشيوعية في العالم  
المثالث واكبر الداعمين عمن المعسكر  
السوفياتي ؟ أن الموقف السوفياتي يجب أن  
يرى انطلاقا من صلاته الوثيقة بالسودان ومصر  
وسوريا . وهي صلات اقتصادية وسياسية

وعسكرية لا تستطيع هذه البلدان الاستغناء  
عنها في مواجهة أزمتهما المراهنة ، إسماع  
أوضاع القوة الاسرائيلية . ولسم يغيب التدخل  
الصري المباشر — تاهيك بتدخل مييسل  
الانتحارات البترولية ، ممر القذافي — والتدخل  
غير المباشر لسوريا ، التي تشكل الجبهة  
الشرقية للرجعية الجديدة ، لم يغيب ذلك إلا  
على الصنف السوفياتي و « السوفياتية  
الحلية » ولم يتم الاتحاد السوفياتي بأي ضغط  
أو تهديد بقطع العلاقات الديبلوماسية ، ولا  
استنكرت الأحزاب « الشيوعية » التحريفية  
العربية التدخل التناقي . بل انحصرت ردود فعل  
المعسكر السوفياتي ( الاتحاد السوفياتي  
وملاحقة الحلية ) باستنكار شكلي للالهاتة التي  
لحقت بالقيم الإنسانية على يد القبيصري  
المضل !!

أن الموقف الانتهازي والاستسلامي إسماع  
الإمبرياليين في النقطة ، لصالح توازن اميري  
— سوفياني ، بات يخدم مصلحة الطغمة  
الأول ، وكان لا بد له من أن يصطدم بالخط  
الثوري الذي أخذ يسلكه ، منذ عام ، الحزب  
الشيوعي السوداني ( خلافة ومواقفه المبدئية  
الاتحاد السوفياتي والأحزاب التحريفية العربية  
على أنفسهم في قيادة الحزب الشيوعي  
السوداني ، كما أن تطور الأوضاع —  
يتجه نحو إبعاد التناقض بين القيم الإنسانية ،  
هذا الأخير . فلم يجدوا غير القيم الوطنية ،  
التي اهتمت ببيع هذه القيادة ، ينون عليها  
استنكارهم أمام الجماهير العربية .

ونود أن نضيف ملاحظة قد تقع باب التناقي :  
منذ ٢ سنوات ( غزو تشيكوسلوفاكيا ) والصين  
تحتل السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي  
انطلاقا من موضوع « الاشتراكية —  
الامبريالية » . ويحل لين بيا ، في تقريره  
للدائرة التاسع ، : « الاشتراكية — الامبريالية  
السوفياتية » كالتالي :  
أن الاتحاد السوفياتي : — يعزز من تقاريره  
مع الامبريالية الاميكية .  
— يشدد من قهمة للنضالات الثورية للشعوب  
في مشف البلدان .  
— يز — من سيطرته على بعض بلدان  
أوروبا الشرقية ومنغوليا الشعبية وممن  
استغفاله لها .  
— بنزع الامبريالية الاميكية سيطرتها على  
الشرق الأوسط ومناطق أخرى .  
— يضاف من تهديداته العدوانية للصين .

أننا نعتقد أن أي تحليل للسياسة  
الخارجية الصينية يجب أن يحلل أولا  
بأول مضمون المقولات الصينية حول  
( الاشتراكية — الامبريالية )  
السوفياتية ) ويقارنها بواقع السياسة  
الخارجية ( والداخلية ) للاتحاد  
السوفياتي . وعلافاات الاتحاد  
السوفياتي بالنقطة العربية وخاصة  
مع مصر ) يمكن أن تلعب دورا مهما  
في تحديد موقف من هذه المسألة .

في الظرف الذي تدخل فيه الصين  
مجندا ضمن العلاقات الدولية يمكن  
وإنها السياسي والثوري ، علينا أن  
نعني بتحليلها للتناقضات على الصعيد  
العالمي وخاصة تحليلها للتناقض  
الرئيسي وهو في نظرها التناقض بين  
الامبريالية الاميكية المتحالفة مع  
الاشتراكية — الامبريالية والشعوب  
والأمم المتهورة .

١ — أعلن في باندونغ عام ١٩٥٥ وبركسر  
على المبادئ الخمس التالية : عدم الإعداء ،  
الاعتراض بالسيادة الوطنية ، عدم التدخل في  
الشؤون الداخلية ، المتبادل والعدالة المتبادلة  
والتعاضد السلمي .

التحليل الشامل لمسيرة المقاومة وللناقض  
بينها وبين النظام الأردني وعلاقتها المحددة  
بالجماهير الفلسطينية والأرنية وعلاقتها  
العربية والدولية . أما الحديث  
عن خطأ مواقف المقاومة وشعاراتها ،  
خارج هذا الإطار وبمعزل عنه ، فيؤدي إلى  
وهم أن الصراع انفجر نتيجة لهذه المواقف وأنه  
يمكن التعاضد مع النظام دون عقبات إذا تخلت  
المقاومة عن « غلواتها » . ويدهي أن وهما  
كهذا يبرر الهرب من اتخاذ موقف سياسي  
واضح تجاه النظام ، ويترك المبادرة كسل  
الجاندة له حاشرا المقاومة مرة أخرى في زاوية  
رد الفعل .

وكان من الطبيعي أن ينهي هذا الموقف إلى  
الحاداة بتراجع المقاومة وإلى تطبيق هذا  
التراجع في الممارسة . ونحن هنا لا ننسى  
جواز ضرورة التراجع أحيانا ، فالمعمل الثوري  
لا يسير في خط مستقيم صاعد أبدا ، بل هو  
عرضة للتناكسات والقراجمات والالتواءات  
ولكن التراجع كي يصبح تراجعا ثوريا يجب أن  
يكون تراجعا منظما . أي تراجعا تكتيكيا متناقفا  
مع وضوح استراتيجي قائم على فهم كامل  
لطبيعة القوى وعلاقتها وطبيعة المرحلة . وفي  
ظل ترميم التفردات الثبوية التي يعانى منها  
تركيب المقاومة وأعداد التنظيمات الجماهيرية  
والعسكرية على أسس وخطوط جديدة . كما  
يجب أن يترافق مع تهيئة جماهيرية واسعة  
بين الجماهير أسباب التراجع وحدوده لتسلا  
تصاب الجماهير بخيبة الأمل ، بالإضافة إلى  
ضرورة تهيئة الجماهير بفهم صحيح للمسود  
وعدم إيهات صورته في ذهنها بالحدوث عن  
التوايا الصبغة والطبية للنظام أو القساء  
مسؤولية التناكسات والمصادمات على أطراف  
في السلطة دون أخرى أو القائلها على طرف  
ثالث خفي ، كما يحدث أحيانا . إضافة إلى  
ذلك لا يتعارض التراجع مع تركيز القوى لتشن  
هجوم سياسي على الخصم ، وفي هذه الحالة  
يجب أن توضع حدود واضحة للتراجع والانتعاش  
عن التباين بما من شأنه أن يفقد المقاومة نقاط  
الارتكاز التي تحتاجها حاجة ماسة في أي  
صدام جديد مع النظام . وفي الأخير ينبغي  
أن يتدرج هذا كله تحت إطار العمل لاستقام  
النظام على المدى المتوسط ، كي يصبح  
بمقدور المقاومة الالتفات إلى العدو الرئيسي  
والفزع له . فلا شك في أن تقلص حجم  
العمليات الفعلية ضد العدو الاسرائيلي بعد  
مشارك إيلون ( سبتير ) وتحركه فاعلية  
المقاومة ، يثبت أن التصدي لمسألة السلطة  
في الأردن أمر مطروح موضوعيا على جدول  
أعمال المقاومة إذا ارادت أن تنصر بسل إذا  
ارادت أن تستمر وتعيش .

وإذا كانت أحداث إيلون قد أعادت إلى  
رأس قائمة الأولويات مسألة تكامل الفضائل  
العربية والفلسطينية وهددة التناقضات  
الفلسطيني الأردني ، فإن بعض اطراف  
المقاومة اتخذ موقفا يقوم على ضرورة الحفاظ  
على « التناوة » الفلسطينية وعدم التدخل في  
الأوضاع الأردنية والاعتماد عمن ملايسة  
الجماهير شرق — الأردنية . وبإخذ هذا  
الخط مداه بتحميل المقاومة مسؤولية  
« استعداء » الجماهير شرق — الأردنية  
نتيجة للاضطهاد المسلكي التي وقعت فيها  
المقاومة ، ليستخلص من ذلك أن على المقاومة  
الابتعاد عن هذه الجماهير وحصر عملها في  
النطاق العسكري والبحث وترك المدن والقرى  
الى الإغوار . غير أن هذا الخط لا يصل  
المشكلة ، أو هو يحلها لفترة صالح  
المقاومة ، ذلك أن البقاء على الانتفاض  
الفلسطيني — الأردني ، وهذا ما ينهي إليه  
هذا الخط — ينبغي في بد النظام سلاحا حادا  
هو سلاح الحرب الأهلية ، كما يترك للنظام  
مجالا للسيادة المطلقة على مجال يخلو من  
تأثيرات المقاومة ، هو مجال الجماهير شرق —  
الأردنية ، فتصبح علاقتها به علاقة خارجية  
يستطيع النظام أن يحولها إلى علاقة خارجية  
عدائية بسهولة . وإذا كانت الاضطهاد  
المسلكية قد ساهمت في إبعاد الجماهير  
الأردنية عن المقاومة فإن ذلك يجب أن يجري  
تأخيه بوضع الأسس الكفيلة بعدم تكرار  
الاضطهاد المسلكي ، وليس بالتفرضي أن خطها  
كذلك ملازمة أبدا لكل عمل جماهيري ولا بد  
بالتالي من التكرار للعمل الجماهيري . ومن



